الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة تلمسان

كلية الآداب واللغات

جامعة بوبكر بلقايد - تلمسان
كلية الآداب و اللغات
مكتبة اللغة و الأدب العربي
سجل تحت رقم
2013
Fadil 2013

قسم اللغة والأدب العربي

تخصص : دراسات مقارنة

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستير

الموسومة بـ:

وضع المصطلح في اللغة العربية

إعداد الطالبة:

فيلالي فاطمة

تحت إشراف:

د. عبو لطيفة

السنة الجامعية: 1432هـ/1433هـ - م2012/2011م

٦٨٤-٤١٥-٤٧
/ ١

كلمة شكر

﴿...أوزعني أن أشكر نعمتك علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا
ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين﴾

سورة النمل الآية – 19 –

الحمد لله العلي العظيم صاحب كلّ فضل ومنّة الذي منحنا العقل السليم ، وهدانا إلى طريق الصواب .

أتقدّم بعظيم شكري وامتناني وتقديري إلى أستاذتي المشرفة : لطيفة عبو لتفضّلها بالإشراف على هذه الرسالة ، وعلى وقتها وصبرها معي في سبيل إثراء هذه الرسالة وإعدادها بشكلها ومضمونها الحاليين ،كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كلّ أساتذتي الكرام من التعليم الإبتدائ إلى التعليم العالي ، وأخص بالذّكر الأستاذ سالمي محفوظ ،الهادي شريفي ،اسمهان لعريبي ، بن أشنهوا نجية . وإلى كل من قدم لي الدعم والنصيحة ،

لكم مني كلّ العرفان والتقدير والامتنان .

وشكرا

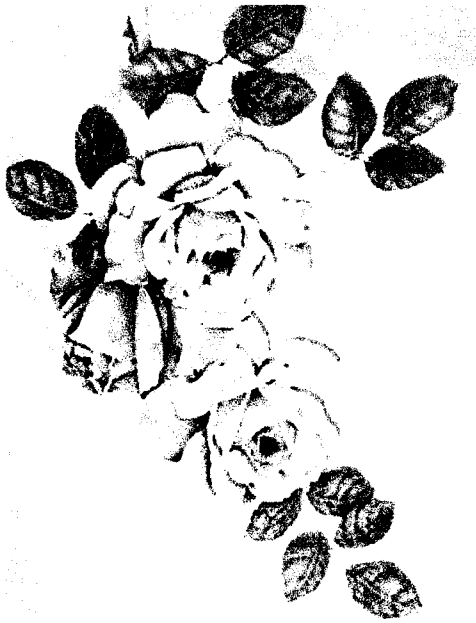

الإهداء

إلاهي لا يطيب الليل إلاّ بذكرك ...ولا يطيب النهار إلاّ بشكرك ... ولا تطيب الجنة إلاّ برؤيتك ... إلى الله عزّوجلّ ...

إلى الذي بلّغ الرسالة وأدّى الأمانة إلى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

إلى روح أمي الحبيبة التي كانت تترقّب نجاحي.

إلى روح أبي الحبيب فخري وعزّتي ،إلى والدي اللذين أهديا لي قلما ،وإلى أساتذتي الذين سكبوا فيه حبرا .

إلى روح أخي محمد أسكنه الله فسيح جنّاته.

إلى أخي بن عمر الذي قدّم لي العون ، وزوجته نعيمة ،وأولادهما ،محمد ،بلال ،آية .

إلى أخواتي : الزهرة ، فاطنة ،الدراوية ،رشيدة وأزواجهم وأولادهم ، محمد ،إسماعيل ،سعيد ،سليم ...

إلى صديقاتي ورفيقاتي في الدّرب : ستي بوكليخة ، نجود بوهلو ، فاطمة بوشنافة ، ليلى برمضان و إلى كلّ دفعة 2012 نضام جديد .

إلى أخوالي وأبناء عمومتي جميعا ، إلى كل من قدم لي العون و النصيحة أهدي هذا العمل المتواضع .

مقدمة

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم ، والحمد لله حمدا طيّبا مباركا فيه ، وأشهد أنّ لا إله إلا الله وحده لا شريك له ،وأشهد أنّ محمدا عبده ورسوله، وصفيّه وخليله ، صلى الله عليه وعلى آله الكرام ، ورضي عن صحبه الطيّبين الطاهرين أمّا بعد :

فاللغة روح الأمّة ونسغها النابض وعنوان من عناوين تقدّمها وازدهارها ،ولهذا تحرص الأمم على تجديد لغاتها لتجعلها صالحة لمواكبة المستجدّات العصرية ،ومزاحمة اللغات الوافدة لتكون أداة طيّعة للتفكير والتعبير.

ويؤدي المصطلح العربي دورا متميّزا في عمليتي التجديد والتوليد ،حيث يشكّل مدخلا لغرس المفاهيم الجديدة في الذهنية العربية ،والمصطلح إمّا أن يكون ابن بيئته أي أن يكون معبّرا عن مفهوم مستحدث في البيئة نفسها وليس وافدا عليها من بيئة أخرى ، أو أن يكون المصطلح مقترضا من لغة أخرى ، ويبقى مستعملا بلفظه وصوته الأجنبي كأسماء الأمراض والأدوية والآلات . وقد حرص العلماء في القديم والحديث على تعريف المصطلح وتحديد مفهومه وتوضيحه نظرا لدوره المهم في ربط الصلات بين الأمم والتواصل بين الشعوب ، و لأهميته في نقل العلوم والمعرفة وتعميم الثقافة و الابتكارات ، ونشر كل جوانب الحضارة المعاصرة و النظريات المختلفة التي تخدم جوانب الحياة الإنسانية كافة .وما أثار انتباهي إلى هذا الموضوع هو انتشار اللغة الفرنسية على حساب اللغة العربية

وكأنّ هذه الأخيرة قاصرة على إيجاد المصطلحات المناسبة ،فحاولت أن أضيف عملا ولو كان بسيطا إلى المكتبة الجزائرية خاصة والعربية عامة . ومن هذا المنطلق طرحت الإشكالية التالية : ماهي الأليات الصحيحة التي تمكننا من وضع مصطلحات صحيحة ؟ .

وللإجابة عن هذه الإشكالية إرتأيت اتباع الخطة التالية :

بدأت بحثي هذا بمقدمة تبعه بعد ذلك المدخل، وقد قسمت هذا البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول ووسمته ب : مفهوم المصطلح وأدرجت تحته مبحثين .

الفصل الثاني ووسمته ب: جهود العلماء العرب في وضع المصطلح. وأدرجت تحته ثلاثة مباحث.

الفصل الثالث ووسمته ب : مشكلات المصطلح .وأدرجت تحته مبحثين.

وختمت بحثي هذا بخاتمة. كما اعتمدت فيه على عدّة مراجع منها : البيان والتبيين للجاحظ ،الأسس اللغوية لمحمود فهمي حجازي ، مقدمة في علم المصطلح لعلي القاسمي ، العربية لغة العلوم و التقنية لعبد الصبور شاهين ، من قضايا المصطلح اللغوي العربي لمصطفى طاهر الحيادرة . واعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي .

مدخل

اللغة هي وعاء الثقافة، وأداة الاتصال بين الماضي والحاضر، ولا يستطيع أي إنسان أن يقف على كنوز الفكر الإنساني من شعر ونثر وفلسفة وتاريخ وعلم وحكمة وشرائع دينية، إلا إذا أتقن هذه اللغة"[1]. هذا ما يؤدي بنا إلى القول أن اللغة هي أداة التفكير ووسيلة للتعبير كذلك. "والشيء الأكيد أن أكثر اللغات تطورا في العالم هي أقدرها على إيجاد المصطلح اللائق للمعاني الحضارية الجديدة والاكتشافات الجديدة في كل حقول المعرفة، والقادرة على إيجاد المصطلحات للمفاهيم الجديدة والمختلفة"[2]. والمقصود من هذا أن اللغة هي السجل الذي يحمل أسرار العلوم والآداب بما أن المصطلحات هي مفاتيح العلوم.

تعتبر اللغة العربية من بين أثرى اللغات في العالم بكلماتها ومفرداتها وقيمة تراثها وتاريخها وعتيقة بقدم نطقها واستخدامها، كما أنها فريدة بر سمها[3]، وهذا ما يؤكده الواقع.

كما أن اللغة العربية تشغل مركزا جغرافيا مهما في العالم، وذلك بحكم تاريخها الطويل الذي يصل إلى 1600 سنة على الأقل، وقد أدت مهمتها عبر العصور كلغة حديث وأدب وعلم[4]. ومن خلال هذا نستطيع أن نقول أن اللغة العربية هي من أعرق اللغات في العالم ومن أوسعها انتشارا.

والشيء الأكيد أن اللغة العربية بدأت بنزول القرآن الكريم مرحلة جديدة، وكأنما تعاطت في آياته إكسير الحياة، وروح الثبات، لأنه فجر علومها، وأطلق العنان لعبقرية أبنائها فأصبحت بفضله قادرة على مواكبة الحضارة، فلولا القرآن وأسراره البيانية، ما اجتمع العرب على لغته، ولو لم يجتمعوا لتبدلت لغتهم بالاختلاط الذي وقع[5]. ومما يثبت هذا الكلام أنه خلال الفتوحات الإسلامية قامت بعض الشعوب بالتخلي عن لغاتها وتبنت اللغة العربية من الزوال هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى زادها ثراء ونماء كما أنه استطاع نشرها في أصقاع لم تكن لتصل إليها لولا الإسلام.

---

[1] ابراهيم محمد عطا، المرجع في تدريس اللغة العربية، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، ط2، 1427-2006، ص 47

[2]. اللغة العربية، مجلة فصيلة يصدرها المجلس الأعلى للغة العربية، العدد الثاني، بتصرف، 1999، ص 14.

[3]. حسن عبد الله الشرقاوي، موسوعة أصول الكلمات، مكتبة الإيمان للنشر والتوزيع، المنصورة، ط1، 2006، ص 5، بتصرف.

[4]. ابراهيم محمد عطا، المرجع في تدريس اللغة العربية، ص 49.بتصرف.

[5]. المرجع نفسه، بتصرف، ص 50.

وإذا عدنا إلى التاريخ فإننا نلاحظ حتما أن النهضة الحضارية العربية الإسلامية لم تكن إلا بعد نهضة لغوية شملت كل تقنيات اللغة، فقد جُمعت اللغة العربية من أفواه الأعراب في أقاصي البلاد العربية، وعبر الصحاري ثم وثقت بعد ذلك. وكان ذلك بفضل جهود جبارة من قبل العرب وذلك في محاولة تأسيس نحوها وتقعيد صرفها، وتأصيل أساليبها البلاغية، وقد تم ذلك بفضل فطاحلة من العرب أمثال الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) وسيبويه (ت 177هـ)، وابن جني (ت 392هـ)، وابن منظور (ت 711هـ)، وعبد القاهر الجرجاني (ت 816هـ). وهذا ما حدث أيضا في النهضة الغربية الحديثة التي قامت على ركام لغوي ضخم على يد عباقرة كبار أمثال شكسبير وقوتة وبريخت وهيجل وكانط وجوركي، وطولسكي[1]. وبهذا يظهر لنا جليا أن للقدماء الفضل الكبير في جمع اللغة وإثرائها. وبالعودة إلى ماضي اللغة العربية فإننا نلاحظ أنها وهي في أوج نهضتها إلا أنها رحبت بكثير من الألفاظ التي اقترضتها من لغات أخرى، واستعملتها في المصطلحات العلمية، ولغة الكلام. كما أنها أعطت اللغات الإنسانية الأخرى آلاف المصطلحات؛ فأكثر من ستين بمائة من ألفاظ اللغة الفارسية من أصل عربي، كما أن العبرية تدين في مصطلحات نحوها للغة العربية باعتراف اليهود أنفسهم، كما أنه ثبت أن ثلاث مائة لغة في العالم اتخذت لها الحروف العربية أبجدية لها، وخصوصا في إفريقيا وآسيا[2]. والمؤكد أن شيوع أي لغة من اللغات مرتبط بمستوى حضارة مستخدميها وتفوقهم في شتى مجالات الحياة.

وفي هذا السياق يمكن القول أن كل حقل من الحقول المعرفية يصطنع مصطلحاته الخاصة به مثل التخصصات العلمية، الحرف، الصناعات، الفنون. فاللغة تزداد سعة وثراء كلما هيئت لاستقبال علم جديد. فبعض الفنون والعلوم الجديدة مثل الطيران، صناعة السيارات، الإعلام الآلي، الصناعات النفطية لم يكن لها وجود في القرن 19م[3]. ونظرا لهذا التقدم المذهل في العلوم والتعاقب السريع للاكتشافات والمخترعات اقتضى الحال أن توضع لكل هذه المفاهيم الجديدة مصطلحات خاصة بها سواء كانت مشتقة من اللغة العربية أم مقتبسة من اللغات الأخرى أم مترجمة.

---

[1]. اللغة العربية، مجلة فصلية، العدد الثاني، ص 7.
[2]. المرجع نفسه، ص 13.
[3]. إبراهيم محمد عطا، المرجع في تدريس اللغة العربية، بتصرف، ص 53.

والأمر الأكيد هنا أن فهم أي مصطلح يكون من خلال الارتكاز على دلالته الدقيقة الواضحة، يشكل المدخل الصحيح لفهم أي علم من العلوم. وأن فهم دلالة المصطلح يساعد على معرفة العلوم واستغلالها.

"كل لغة من اللغات تخضع للنمو والتطور، وهذا دليل من دلائل الحياة، وبما أن اللغة متصلة بحيوية الفكر البشري في تطوره، فهي إذا أداة تفكيره ووسيلة تعبيره، وتوقفها على النمو معناه طريقها إلى الفناء والاندثار، ويقود هذا إلى ركود الفكر والتقهقر، والنمو اللغوي معناه التزايد المستمر في محتواها، وهذا التزايد يكون بالمصطلحات المزامنة ذات الغرض الحضاري والعلمي لتلبية متطلبات الآلية للتقنية، وهي متطلبات تتزايد ساعة بعد ساعة، تماشيا وحركة الاختراعات والاكتشافات فالمصطلح يولد بميلاد المسمى[1].

[1]. محمد طبي، وضع المصطلحات، وضع المؤسسة للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 1992، ص 79.

الفصل الأول

مفهوم المصطلح:

المفهوم المعجمي

المفهوم الإصطلاحي

مكونات المصطلح

تعريف المصطلح:

لغة: عرفه الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ) فقال: "**صلح، الصلاح: أي نقيض الطلاح، والصلح: أي تصالح القوم بينهم**"[1].

أما الجوهري (ت 393هـ) في معجمه الصحاح: فقال: " **صلح، الصلاح، ضد الفساد، والإصلاح نقيض الإفساد، والصلح بكسر الصاد: المصالحة والاسم الصلح، يذكر ويؤنث؛ وقد اصطلحا وتصالحا واصّالحا**"[2].

كما يقول ابن فارس (ت 398هـ) في مقاييس اللغة أن : "**صلح**": **الصاد واللام والحاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد**"[3].

كما ورد في لسان العرب لابن منظور (ت 711هـ) أن: "**الصلاح ضد الفساد... والصلح السلم، وقد اصطلحوا وصالحوا وتصالحوا**"[4].

وورد بهذا الخصوص في المعجم الوسيط لإبراهيم أنيس وآخرين: "**صلح صلاحا وصلوحا: زال عنه الفساد، واصطلح القوم زال ما بينهم من خلاف واصطلح القوم على الأمر: تعارفوا عليه واتفقوا... والاصطلاح: مصدر اصطلح...**"[5].

كما جاء في الرائد لجبران مسعود: "**صلح: سلم بعد الحرب أو الخصومة**"[6].

والملاحظ من خلال العودة إلى سائر المعاجم العربية قديمها وحديثها أن هذه المادة (ص ل ح) لا تتجاوز مفاهيم السلم، المصالحة، الاتفاق التعارف، وكل ما هو نقيض للفساد والخلاف.

---

[1]. الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424-2003، ص 406.
[2]. الجوهري، الصحاح، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط3، 1429-2008، ص 597-598.
[3] أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1420-1999، ص 17.
[4]. ابن منظور، لسان العرب، مج 8، دار صادر، لبنان، ط1، ص267.
[5]. إبراهيم أنيس وآخرين، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية، إسطنبول تركيا ص368.
[6]. جبران مسعود، الرائد، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط3، 2005، ص 552.

أما عبد الجليل مرتاض فله رأي آخر في هذا الشأن لأنه يرى أن لفظ" المصطلح" ليس مشتقا من "اصطلح" إلا ظاهريا، بل من "احتصل" وبذلك فإن اصطلح هي أقرب إلى حصل منها إلى صلح كون الحاصل من كل شيء ما بقي وثبت وذهب ما سواه، وكون التحصيل هو تميز ما يحصل.

وهو بهذا القول يخالف كل من قال أن كلمة مصطلح هي مشتقة من مادة (ص.ل.ح).

ويرى بعض العلماء أن مرتضى الزبيدي(ت1200ه) كان أول من ذكر كلمة اصطلاح ووضع لها تعريفا في معجمه " تاج العروس" في (المستدرك) حيث قال فيه بأنه اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص.

اصطلاحا:

يعرف الشريف الجرجاني(ت816ه) المصطلح قائلا: "الاصطلاح هو إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما، وقيل: الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى، وقيل: الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى آخر لبيان المراد، وقيل: الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين"[1].

كما يذكر التهانوي في "موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم" أن: " الاصطلاح هو العرف الخاص، وهو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم بعد نقله عن موضوعه الأول وذلك لمناسبة بينهما كالعموم والخصوص، أو لمشاركتهما في أمر أو مشابهتهما في وصف"[2].

وورد في المعجم الوجيز أن الاصطلاح:" اتفاق طائفة على شيء مخصوص واتفاق في العلوم والفنون على لفظ أو رمز معين لأداء مدلول خاص، ويقال لكل علم اصطلاحاته. والمصطلح: لفظ أو رمز يتفق عليه في العلوم والفنون الدالة على أداء معنى معين"[3].

---

[1] . الشريف الجرجاني ،التعريفات ،دار الكتب العلمية ،بيروت ،لبنان ، الطبعة 2 ،ص 32

[2] التهانوي ،موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ،تحقيق علي دحروج ،مكتبة لبنان ناشرون ،ج1 ، الطبعة 1 ، 1996 ، ص 212

[3] مجمع اللغة العربية ، المعجم الوجيز ، مصر ، د ت ،ص368 .

ويبدو أن هذه التعريفات الثلاثة تتفق على أن المصطلح هو اتفاق لغوي بين طائفة مخصوصة على أمر مخصوص في ميدان خاص.

أما بالنسبة إلى مصطفى الشهابي فإنه يقول أن :" المصطلح هو لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني، ولا بد في كل مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة، كبيرة كانت أو صغيرة، بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي"[1].

ومن خلال تتبع هذا اللفظ في كتب التراث، نلمس أنه غلب على العلماء عدم التفريق بين كلمتي" مصطلح واصطلاح" فقد استخدم المصطلحان وكأنهما مترادفان تماما.

فالجاحظ (ت255هـ) قال:"وهم تخيروا تلك الألفاظ، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم ..."[2].

فحسب رأي الجاحظ أن العرب ارتجلوا ألفاظا محددة ليدل كل لفظ منها على معنى محدد ليؤدي مفهوما واضحا معتمدين في ذلك على الاشتقاق، وما لم يكن له اسم في لغتهم اصطلحوا عليه.

كما نجد أيضا أن الخوارزمي(ت380هـ) لا يفرق بين الاصطلاح والمصطلح فهو يقول:" إن جعله جامعا لمفاتيح العلوم واوائل الصناعات مضمنا ما بين كل طبقة من العلماء من المواضعات والاصطلاحات..."[3].

والملاحظ أيضا في هذا النص أنه ذكر ألفاظا متقاربة المعنى وهي : مفاتيح، أوائل، مواضعات، اصطلاحات. وهذا ما يجعلنا نعتقد أنه لا يرى فرقا ذا قيمة بين هذه الألفاظ.

كما نجد ابن فارس أيضا من ضمن هؤلاء فهو يقول:" ولو كانت اللغة مواضعة واصطلاحا لم يكن أولئك في الاحتجاج بأولى منا، ...نبالوا اصطلحنا على لغة اليوم ولا فرق"[4].

---

[1] الأمير مصطفى الشهابي ،المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث ،دار صادر ،بيروت ، لبنان ،الطبعة 3 ، 1416ه / 1995 م،ص6

[2] الجاحظ ،البيان والتبيين ،تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل ،بيروت ،لبنان ،ج1 ،د ط ، د ت ،ص139

[3] إيمان السعيد جلال ،المصطلح عند رفاعة الطهطاوي بين الترجمة والتعريب ،مكتبة الآداب ، القاهرة ،مصر ،1426ه /2006م ،ص 41

[4] ابن فارس ،الصاحبي في فقه اللغة ،تحقيق عمر فاروق الطباع ،مكتبة المعارف ،بيروت ،لبنان ،الطبعة 1 ،1414ه /1993 م

إدا تتبعنا مفهوم كلمة " مصطلح" فإن اللغة العربية قد عبرت عنه قديما بعدة كلمات أخرى، أفصحت عنها في التصانيف التراثية، ومنها: "مفاتيح العلوم" الخوارزمي، "مفتاح العلوم" لسكاكي، و"التعريفات" للجرجاني، وغيرها. ومن هده الألفاظ: الحدود، المفاتيح، الأوائل، التعريفات، الكليات، الأسامي، الألقاب، الألفاظ، المفردات، وغيرها من المرادفات التي انحصرت أمام هيمنة كلمتي " مصطلح واصطلاح".

ومن خلال ما ورد في هدا النص يبدو أن العلماء القدماء لم يحددوا مفهوم كلمة المصطلح والاصطلاح، والكلمات المرادفة لها تحديدا دقيقا وواضحا.

ويذكر عبد الملك مرتاض في إحدى مقالاته أن المصطلح:" هو مفهوم يتمخض لدراسة الألفاظ التقنية المنصرفة إلى علم من العلوم، أو فن من الفنون، أو حقل من الحقول المعرفية"[1].

كما يعرفه علي القاسمي بدوره في كتابه "مقدمة في علم المصطلح" قائلا: "هو كل وحدة لغوية دالة مؤلفة من كلمة (مصطلح بسيط أو من كلمات متعددة (مصطلح (مركب) وتسمى مفهوما محددا بشكل وحيد الوجهة داخل ميدان ما"[2].

وفي هذا الشأن يقول أيضا محمود حجازي: "المصطلح العلمي ينبغي أن يكون لفظا أو تركيبا، وألا يكون عبارة طويلة تصف الشيء وتوحي به، وليس من الضروري أن يحمل المصطلح كل صفات المفهوم الذي تدل عليه، فالمصطلح يحمل صفة واحدة على الأقل من صفات ذلك المفهوم. فمضي الوقت يتضاءل الأصل اللغوي لتصبح الدلالة العرفية الاصطلاحية دلالة مباشرة عن المفهوم كله. كما يشير إلى أن أقدم تعريف أوروبي معتمد لهذه الكلمة يعود إلى اللغوي كوبيكي والذي يقول أن: "المصطلح كلمة لها في اللغة المتخصصة معنى محدد وصيغة محددة، وعندما يظهر في اللغة العادية يشعر المرء أن هذه الكلمة تنتمي إلى مجال محدد"[3].

---

[1]. **اللغة العربية، مجلة يصدرها المجلس الأعلى للغة العربية، العدد الثاني، 1999، ص 11.**
[2]. **علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1987، ص 215.**
[3]. **محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة (المجالات والاتجاهات)، الدار المصرية، السعودية، القاهرة، ط4، 2006.**

كما يقول أحمد بوحسون عن المصطلح أنه كلمة أو مجموعة من الكلمات تتجاوز دلالتها اللفظية إلى تأطير تصورات فكرية وتسميتها في إطار معين، وتقوى على تشخيص وضبط المفاهيم التي تنتجها ممارسة ما في لحظات معينة. وبهذا المصطلح هو الذي يستطيع الإمساك بالعناصر الموحدة للمفهوم ويمكن"[1].

من انتظامها من قالب يمتلك قوة تجميعية وتكثيفية كما قد يبدو مشتتا في التصور"[2].

أما مفهوم المصطلح عند جبور عبد النور فهو: "أنه لفظ موضوعي يؤدي معنى معين، بوضوح ودقة؛ بحيث لا يقع أي لبس في ذهن القارئ أو السامع، وتشيع المصطلحات ضرورة في العلوم الصحيحة والفلسفة والدين والحقوق؛ حيث تعد مدلول اللفظة بعناية قصوى[3]

أما بالنسبة إلى معجم "روبير" فيعرف المصطلح بأنه لفظ خاص يستعمل في حقل من المعرفة، أو في حقل حرفي؛ أو هو مجموعة من الألفاظ التقنية المنتمية إلى علم ما".

وفي اللغات الأوروبية يطلق على المصطلح كلمات تكاد تكون متفقة من حيث النطق والإملاء، وهي الكلمات: term في الانجليزية والهولندية والدنماركية والنرويجية وterminus أو term في الألمانية، وterme في الفرنسية وtermine في الإيطالية، وtermino في الاسبانية وtermo في البرتغالية و termin في الروسية والبرتغالية والرومانية، وtermi في الفنلندية. وقد استخدمت لفظة terminus في اللاتينية بمعنى النقطة الأخيرة وبمعنى نهاية خط النقل، وتشير معنى اللفظة term إلى مدة محددة، ثم استخدمت للدلالة على الكلمة أو العبارة الي تحمل معنى خاصا"[4].

ومحصلة القول أن هذه التعاريف جميعها تجمع على أن المصطلح هو علامة لغوية خاصة تقوم على دال ودلول وعلى المواضعة بين مجموعة خاصة.

---

[1] يوسف وغليسي ،إشكالية المصطلح العلمي في الخطاب العربي الجديد ،الدار العربية للعلوم ناشرون ،الطبعة1 ،1429ه /2008م ص13

[2]. المرجع نفسه ،ص35 .

[3] يوسف وغليسي ،إشكالية المصطلح النقدي العربي الجديد ،ص36

[4]. يوسف وغليسي ،إشكالية المصطلح النقدي العربي الجديد ،ص40

علم المصطلح:

حسب تعريف المنظمة العالمية للتقييس: "دراسة ميدانية لتسمية المفاهيم التي تنتمي إلى ميادين مختصة من النشاط البشري، باعتبار وظيفتها الاجتماعية". وبالإضافة إلى هذا التعريف يضيف علي القاسمي في كتابه مقدمة في علم المصطلح فيقول: "هو العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبر عنها"[1].

والملاحظ من خلال كتابه "مقدمة في علم المصطلح" أنه كان يعتبر علم المصطلح والمصطلحية شيء واحد.

أما بالعودة إلى مجلة "المصطلح" فإن تعريفه كان: "العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والألفاظ اللغوية التي تعبر عنها، وكل حقل يتوفر على مجموعة كبيرة من المصطلحات التي تعبر عن مفاهيمها لغويا"[2].

كما تعرفه مجلة "الأكاديمية" بأنه العلم الذي يبحث عن العلاقة بين اللفظ ودلالته، أو بين اللغة والمفهوم، فالمفاهيم تحتاج إلى ألفاظ دالة عليها، وعلم المصطلح هو العلم الذي يبحث عن المصطلحات من حيث دلالتها اللغوية والعلمية"[3].

ومن خلال ما ورد من هذا النص يبدو أن العلماء القدماء لم يحددوا مفهوم كلمة المصطلح والاصطلاح والكلمات المرادفة لها تحديدا دقيقا وواضحا.

تعريف المصطلحية:

العلم الذي يعني بالاصطلاح والمصطلح وما يتعلق بهما، يختار لوجه علاقة أو ملابسة بين المعنى اللغوي والدلالة الاصطلاحية ويتحدد عن طريق: التعريف المعجمي أولا.

التعريف المعاجمي ثانيا: وتمثله صيغة الكلمة، أي يشمل الدلالة اللغوية والدلالات الخاصة والسياق، وهنا يعد من الأعمال الموسوعية؛ لأنه يتناول كل المعلومات.

---

[1]. علي القاسمي، مقدمة من علم المصطلح، ص 17-18.
[2]. ينظر المصطلح، العدد 2، فبراير 2003، ص552.
[3]. ينظر مجلة الأكاديمية، الرباط، المملكة المغربية،، العدد 18، 2001، ص50

التعريف المصطلحاتي ثالثا: وتمثله الصيغ إحدى الخاصة بمجال من المجالات المقصودة، وينبغي أن يتحقق المصطلح من خلال الدراسات المعجمية، فلا انفصال بين المعجم والمصطلح[1].

المصطلحاتية:

لغة: مصدر صناعي من كلمة (مصطلحات) في حالة الجمع للدلالة على العلم أو المذهب أو الفن الخاص بنشاط من الأنشطة المعارفية.

اصطلاحا: هي عبارة عن اتفاق قوم مختصين على تسمية الشيء باسم ما، ينقل عن موضعه الأول وهذا المفهوم الذي يثبته الجرجاني مفهوم عام يشمل كل ما يتصل بالوضع في الموجودات الكونية والألفاظ الحضارية، إذا اختصت بمجال معين من الخبرة البشرية، وتفرع هذا المفهوم إلى فرعين علم المصطلحات العام والخاص.

أ. فرع نظري عام أو اصطلاحية (Therminologie): وهو الدراسة النسقية للمصطلحات أو الكلمات أو التراكيب الخاصة، من حيث تسمية مجال الشيء و المفهوم، ويعني بالمبادئ العامة والقوانين التي تحكم وضع[2] المصطلحات والوقوف على العلاقات التي تربط المفاهيم، في جميع حقول المعرفة، وأنواع اللغات والعمل على توحيدها عالميا، وإيجاد أرصدة لها تودع في بنوك خاصة، ويعرف هذا النوع بالنظرية العامة لعلم المصطلحات. ويعود الفضل في انطلاقة البحث في هذا الفرع من علم المصطلحات إلى الأستاذ فيستر wister الذي أسس مركز البحث في مدينة "فيزلبورغ" بالنمسا، ثم ظهرت بعد ذلك عدة مراكز عبر العالم من بينها المنظمة العالمية لتوحيد المعياري للمصطلحات (ISO) في جنيف وتأسست سنة 1951م.

ب. فرع تطبيقي خاص أو مصطلحاتية (Terminographie) وهو مجموع المصطلحات التي تمثل المفاهيم أو الأشياء الخاصة بميدان معين من المعارف أو النشاط الإنساني، أو باحث، أو فريق من الباحثين، ويختص هذا

ينظر المصطلح، العدد 1،مارس 2002، ص 104

[1] الأكاديمية ، العدد 18، 2001، ص30.

[2] مجلة الحضارة الإسلامية، يصدرها المعهد الوطني للتعليم العالي للحضارة الإسلامية، وهران، العدد3، رجب 1418/ نوفمبر 1997، ص 222-223

الفرع بالجانب الإجرائي في وضع المصطلحات وجمعها وترتيبها وتعريفها، وإدراجها في معاجم مختصة. وهذا يعني أن لكل علم مجموعة من المصطلحات محددة التعريف. ويُعرف الفرع بالنظرية الخاصة ويتصل بالدراسة المعجمية (Lexicologie) اتصالا وثيقا على خلاف النظرية العامة التي تقترب من المفرداتية (Lexicologie) إلى حد ما[1].

لقد ميز الباحث التونسي توفيق الزيدي بين الاصطلاحية (La terminologie) والمصطلحية (La terminographie) قائلا: "... فإن عنيت الاصطلاحية بالجانب النظري وبمسألة الاصطلاح عامة، فإن المصطلحية عنيت بالمصطلحات جمعا ودراسة ونشرا".

أما الثنائية الغربية، كما نقلها توفيق الزبيدي حسب التعبير العربي فهي (اصطلاحية مصطلحية). وهناك ثنائيات أخرى منها (علم المصطلح، المصطلحية)، (علم المصطلح، صناعة المصطلح)، (علم المصطلح، فقه المصطلح)، (نظرية المصطلح، صناعة المصطلح)، (علم المصطلح النظري، علم المصطلح التطبيقي)، (التنظير الاصطلاحي، الممارسة المصطلحية)، (علم المصطلح العام، علم المصطلح الخاص)، (علم المصطلح، فن المصطلح)[2].

والملاحظ من خلال هذه الثنائيات أن هناك فروق دقيقة بين المفهومين. أحدهما نظري وآخر تطبيقي، أو عام وخاص، أي أنهما يختلفان كل الاختلاف عن بعضهما ولا يلتقيان إلا في الأصل، أي أصل الكلمة.

ومثل هذا نجد أيضا عند التهانوي (ت 1158هـ في كشاف اصطلاحات الفنون وقد ذكر سبب وضعه لهذا الكتاب أنه لاحظ: "اشتباه الاصطلاحات، فإن لكل اصطلاحا خاصا به"[3]. ونجده في موضع آخر يقول: "اقتبس منها المصطلحات، أو أن المطالعة"[4]. وبهذا يبدو لنا أنه لم يفرق بين الاصطلاح والمصطلح وكأنهما شيء واحد.

وفي العصر الحديث يمكن القول إنه قد ظهرت ثلاثة اتجاهات حول استخدام لفظي "مصطلح" و "اصطلاح". الاتجاه الأول: اكتفى بلفظ "اصطلاح" للدلالة على معنى اللفظ الذي يوضع للدلالة على معنى من المعاني المستجدة، واستبعد لفظ "مصطلح" نهائيا كما فعل أحمد فارس الشدياق في كتابه "الجاسوس على القاموس" فقال: "إن الاصطلاح هو اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص"[1].

---

[1]. مجلة الحضارة الإسلامية، ص 226.
[2]. يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 39.
[3]. التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ص 542 .
[4]. المصدر نفسه، ص 659

ومثل هذا جاء في المعجم الوسيط: "اصطلحوا على الأمر تعارفوا عليه، واتفقوا، والاصطلاح مصدريا هو اتفاق طائفة على شيء مخصوص ولكل علم اصطلاحاته"[2].

أما الاتجاه الثاني اعتبر اللفظين واحد لا فرق بينهما كما فعل محمود فهمي حجازي "وكلا المصدرين اصطلاح ومصطلح لم يرد في القرآن الكريم أو في الحديث الشريف، أو في المعجمات العربية القديمة العامة، ومع تكون العلوم في الحضارة العربية الإسلامية تخصصت دلالة كلمة "اصطلاح" لتعني الكلمات المتفق على استخدامها بين أصحاب التخصص الواحد، للتعبير عن المفاهيم لذلك التخصص، وبهذا المعنى استخدمت أيضا كلمة "مصطلح"، وأصبح الفعل اصطلاح يحمل أيضا هذه الدلالة الجديدة المحددة"[3].

فالمصطلح والاصطلاح كلاهما استخدم من قبل أهل الاختصاص للدلالة على المفاهيم العلمية لهدا التخصص أو دلك.

أما الاتجاه الثالث: ويمثله عبد الصبور شاهين، الدي فرق بين اللفظين بقوله:" فنحن نتذوق في استعمالنا لكلمة الإسمي الدي يترجم بكلمة "Term" الإنجليزية.

أما يحي جبر فيذهب إلى ضرورة استخدام لفظ "الاصطلاح" دون لفظ "مصطلح" ويرى أن كلمة "مصطلح" لا تصلح لغة، وسبب دلك أنها لم ترد في معاجمنا القديمة، ولم يستخدمها أسلافنا القدماء.

فيقول:" إنه لا غريب حقا أن نجد معظم الباحثين يستخدمون كلمة " مصطلح" بدلا من "اصطلاح" مع العلم أن هده الكلمة لا تصلح لغة إلا إدا اصطلاحنا عليها، ودلك أن أسلافنا لم يستخدموها، ولم ترد في معاجمهم بهده الدلالة ولا بغيرها، وإنما استخدم العرب بدلا منها، اصطلاح، كلمة مفرد، مفتاح، لفظ".

ويبدو من خلال هدا كله أن العلماء سواء القدماء منهم أو المحدثين وقد حرصوا جميعهم على تعريف المصطلح وتحديد مفهومه وتوضيحه ودلك لأهميته في نقل العلوم والمعرفة.

---

[1]. محمود فهمي حجازي ، الأسس اللغوية ، ص 40

[2]. المرجع نفسه ،ص 43

[3]. يوسف وغليسي ،إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد ،ص41

الفصل الثاني

جهود العلماء العرب في وضع المصطلح:

جهود القدماء في الإصطلاح

جهود علماء المحدثين في الإصطلاح

آليات صناعة المصطلح

المبحث الأول: جهود قدماء العرب في قضية المصطلح

نشأت اللغة العربية وعاشت فترة طويلة من الدهر لغة أدبية، يتفنن فيها الشعراء والخطباء، وأكد هذه الميزة الأدبية نزول القرآن بنسقه الأدبي المعجز.

لقد تطورت لغة القرآن الكريم تطورا دلاليا واسعا عن لغة شعر العصر الجاهلي، مما يدل أن هذا التطور يستحيل أن يصنعه فرد أو أمة في هذا الوقت المحدود، ولعل هذا التطور الدلالي كان إثباتا جديدا أو دليلا علميا في باب دلالة اللغة على أعجاز القرآن الكريم[1].

يمكن القول هنا أنه رغم نزول القرآن الكريم بلغة أدبية إلا أنه حمل في طياته معاني علمية لا تحصى، وأن لغة القرآن الكريم أدبية وعلمية في نفس الوقت.

قامت الدراسات اللغوية عند العرب لخدمة الدين ولغرض فهم القرآن الكريم المصدر الأول للتشريع الإسلامي ودستور المسلمين، لذلك فقد عني اللغويين والنحاة العرب منذ أواخر القرن الأول الهجري بدراسة الفصحى وهي اللغة المشتركة بين مختلف القبائل العربية التي سجل بها الشعراء خواطرهم، ومظاهر الحياة من حولهم، واستخدمها الخطباء في محافلهم وأسواقهم، ثم توجه القرآن الكريم فأنزل الله تعالى القرآن الكريم باللغة العربية[2]. يقول تعالى في كتابه العزيز الحكيم ﴿ بلسان عربي مبين ﴾[3].

ومن خلال هذا الكلام يمكننا أن تستخلص أن بداية الدراسات اللغوية عند القدماء كانت بدافع خدمة الإسلام (أي بدافع ديني بحت).

فالمفاهيم الجديدة التي احتوتها كل من عقيدة وشريعة الإسلام، قادت اللغويين والنحويين القدماء إلى البحث في المصطلحات ومحاولة فهمها وشرحها للعامة من الناس.

جاء القرآن الكريم بكثير من الألفاظ التي يمكن أن تعد من قبيل الاصطلاحات كما أن الإسلام بعد ظهوره ورث ألفاظا كانت شائعة في البيئة العربية بمداليل معينة، ترتبط بحياة العرب قبله، متلبسة بضروب من الوثنية والميثولوجيا والعادات الاجتماعية غير السليمة، ولم يشأ الإسلام الإبقاء عليها بهذا المظهر الاجتماعي المرفوض، فاختار لها ألفاظا أخرى مثل كلمة "المهر" التي استعملت من قبل الفقهاء بدل كلمة الحلوان والتي كانت تعني قبل

---

[1]. إبراهيم السامرائي، في المصطلح الإسلامي، دار الحداثة، بيروت، لبنان، ط1، 1990، ص 07.
[2]. المصطلح، مجلة علمية أكاديمية، تصدر عن مخابر تحليلية إحصائية في العلوم الإنسانية، الجزائر، العدد السابع، جوان 2011، ص 119.
[3] سورة الشعراء: آية 195.

الإسلام (أجر الكاهن، وما يأخذه من مهر المرأة) وكان إلغاء كلمة الحلوان مع إلغاء الطبقة الاجتماعية المستعملة (أي طبقة الكهنة)[1].

ويتبين لنا مما سبق أن القرآن الكريم حول معاني بعض الكلمات التي كانت موجودة في عهد الجاهلية وأصبحت تستعمل في سياقات جديدة، كما أنه استحدث الكثير من المصطلحات التي لم تكن موجودة.

وفي هذا المضمون يرى إبراهيم السامرائي أن للمصطلح القديم معنيان: أولا المعنى اللغوي: وهو يطلق في أوساط الناس اليوم، يراد به ما تعارفوا واتفقوا عليه في استعمالهم اللغوي الخاص أو في أعرافهم الاجتماعية وعاداتهم السائرة، ويقصد به الآن (المعنى الاصطلاحي)[2]. والمعنى الشرعي: وهذا ما تحدث الباحثون المسلمون. فقد لاحظ المفسرون وعلماء اللغة ورود كلمات في القرآن الكريم بمعان غير المعاني التي وردت فيها في الشعر الجاهلي، وفي استعمال العرب قبل نزول القرآن الكريم، فأرادوا أن يميزوا بين المعنى العربي والمعنى الإسلامي، فقالوا هذا اسم لغوي وهذا اسم شرعي[3].

وقد تنبه **أحمد بن فارس** (ت 398هـ) لهذا فقال في كتابه "الصاحبي": "كانت العرب في جاهليتها على وارث من إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسائهم وقرابينهم فلما جاء الله جل ثناؤه بالإسلام حالت أحوال ونسخت ديانات وأبطلت أمور، ونقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع أخرى[4].

وهذا يقودنا إلى القول أن علماء اللغة القدماء تفطنوا إلى أن للألفاظ معنيان المعنى اللغوي والمعنى الشرعي الذي أضافه نزول القرآن الكريم. ويبدو أيضا أن الباحثين القدماء أدركوا أن هناك مصطلحات كثيرة في غير علوم القرآن الكريم وقد أطلقوا عليها الاسم الصناعي، وقد تحدث أبو هلال العسكري(ت 319هـ) عن هذا الموضوع في كتابه "الأوائل" فقال: "وقد حدثت في الإسلام معان وسميت بأسماء كانت في الجاهلية لمعان أخر، فأول ذلك، القرآن والسورة والآية..."[5].

لقد أسهم اللغويون والنحويون القدماء من العرب في قضية وضع المصطلحات وخصصوا لها كتبا أثرت اللغة العربية وزادتها نماء.

---

[1] ينظر، مجلة التعريب، العدد السابع عشر، ص17-18.
[2]. إبراهيم السامرائي، في المصطلح الإسلامي، ص 08.
[3]. إبراهيم السامرائي، في المصطلح الإسلامي، ص 08.
[4]. أحمد بن فارس، الصاحبي، ص 44-45.
[5]. إبراهيم السامرائي، في المصطلح الإسلامي، ص 10.

ومن بينهم **سليمان البلحني** (ت 150هـ) الذي أورد بعض المصطلحات الإسلامية في كتابه "الأشباه والنظائر في القرآن الكريم". كما انه وقف على ألفاظ وتراكيب في القرآن الكريم وبين الوجوه المختلفة لها، ومعانيها المتعددة، ومن بين هذه المصطلحات، الإثم، الحسنة، السيئة، الدين، الصراط، النشور، النشوز، الهدى،....[1]

والملاحظ هنا أن **البلحني** اختار مصطلحات إسلامية بحتة دون التطرق إلى مصطلحات العلوم الأخرى.

أما **الخليل بن أحمد الفراهيدي** (ت 175هـ) فقد ضمن معجمه "العين" عدد من المصطلحات، ولكن هذه المصطلحات لم تكن موحدة، بل قد أورد للظاهرة الواحدة مصطلحات أو أكثر في بعض الأحيان. وعلل أبو جناح هذا الأمر فقال بأن "المصطلح النحوي واللغوي لم يكن قد استقر به أو تبلور على صورة ثابتة وموحدة".

كما يشير المهيري أن المتتبع لعمل الخليل يلاحظ أنه كان في بعض الأحيان حريصا على التمييز بين الظواهر المتقاربة بحصيص مصطلح واحد لكل منهما؛ خلافا لما شاع في التراث النحوي"[2].

يبدو أن الخليل كان قد لاحظ في ذلك العصر أن المصطلحات تتداخل في مفاهيمها وحاول بدوره أن يفصح عن هذا التداخل بطريقته المحتشمة.

إن المتتبع للمصطلحات الواردة في الكتب اللغوية والنحوية القديمة يجد أن هذه المصطلحات قد قدمت بصور شتى، تنوعت وضوحا وغموضا ودقة إيجازا، وأظهرت جانبا من المعاناة التي كان أسلافنا يعانونها. ومن هذه الصور أنهم كانوا يقدمون المصطلح بعبارة أخرى تخلو من الإيجاز الذي هو صفة أساسية في المصطلح؛ ولوحظ ذلك عند **سيبويه** (ت177هـ) حين أشار إلى مفهوم نحوي بقوله: "هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى..." فسيبويه هنا استخدم عدة مصطلحات نحوية كاسم الفاعل والفعل المضارع والمفعول؛ محاولا بذلك تقريب المفهوم للدارس، لكنه لم يضع مصطلحا مختصرا دالا على ما أراد التعبير عنه تحت هذا الباب[3].

ومن هنا تبين لنا أن **سيبويه** حاول بدوره أن يبسط المصطلحات الواردة في النحو العربي لكنه تعرض إلى صعوبات جمة، لربما كان هذا لأنه كان الأوائل الذين تعرضوا لهذا الجانب أو المستوى في اللغة العربية.

---

[1]. إبراهيم السامرائي، في المصطلح الإسلامي، ص 37.

[2]. مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ص 54-55.

[3]. مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ص 39.

لم يكن سيبويه يقدم المصطلح، بل يقدم تعريفا له تاركا اختيار المصطلح؛ الذي ربما لا يشكل في نظره إلا حلقة بسيطة يمكن الاستعاضة عنها بالتعريف أو التمثيل، أو أن هدفه لكن تقديم مضمون العلم، وترك التحديد والاختصار لمن يأتي بعده[1].

ولا بد بنا أن نعرج هنا على العالم الفيلسوف **جبار بن حيان** (ت 200هـ) والذي قام بضبط بعض الحدود العلمية في رسالته "رسالة في الحدود" فقد ضمنها بعض المفاهيم العلمية والفلسفية اليونانية، بالإضافة إلى مفاهيم علمية إسلامية[2].

وتبين لنا من هذا النص أن الفيلسوف **جابر بن حيان** مزج بين المفاهيم الفلسفية اليونانية والمفاهيم الفلسفية الإسلامية، فأعطى بذلك للمصطلح الفلسفي اليوناني معنى آخر إسلامي.

من الثابت تاريخا أن عناية المسلمين بالأحكام الشرعية التي تنظم بها المعاملات الدنيوية العاجلة، قد سبقت عنايتهم بمعرفة أصول هذه الأحكام، ولابد أن ظهور علم الأصول من خلال أعمال **الشافعي** (ت 204هـ) قد استند إلى مصطلحات علمية كانت قبل عصره متداولة بين الفقهاء، إذ يجد الناظر في رسالته جملة من المصطلحات العامية ذات الصلة المباشرة بدلالة الألفاظ حسب عمومها وخصوصها. ويبدو أن علم الأصول كان بإمكانه أن يتطور وأن يطور لغته الاصطلاحية دون أن يكون في حاجة إلى الاستعانة على ذلك بمصطلحات المنطق الأرسطي. ومعنى هذا أنه عندما بدأت ترجمة كتب المنطق الأرسطي في القرن الثاني الهجري، كان للنظار المسلمين مصطلحاتهم التي كانوا يستعملونها في محاولاتهم الفقهية والكلامية، وكانت هذه المصطلحات تفي بحاجتهم إلى إصابة أغراضهم الدلالية[3].

ويبدو من خلال هذا الكلام أن للإمام **الشافعي** أيضا الفضل في إضافة بعض المصطلحات إلى اللغة العربية عامة وإلى علم الأصول خاصة.

ومعنى هذا انه عندما بدأت ترجمة كتب المنطق الأرسطي في القرن الثاني الهجري، كان للنظار المسلمين مصطلحاتهم التي كانوا يستعملونها في محاولاتهم الفقهية والكلامية، وكانت هذه المصطلحات تفي بحاجتهم إلى إصابة أغراضهم الدلالية[4].

---

[1]. مصطفى طاهر الحيادرة، المرجع السابق، ص 44.
[2]. ينظر، مجلة الحضارة الإسلامية، ص 144-145.
[3]. ينظر المجلة نفسها، ص 143.
[4]. ينظر، مجلة الحضارة الإسلامية، مقال محمود يعقوبي، ص 143.

لم يكن الدارسين للكتب المترجمة في اليونانية والعارفين بقواعد نظم الكلام العربي يستغيثون لغة الترجمة وكانوا يعمدون إلى إصلاحها في تراكيبها وفي اصطلاحاتها، ويبدو أن هذا ما اشتهر به الفيلسوف أبو يوسف يعقوب بن إسحاق الكندي(ت252هـ) الذي نشأ في أحضان المناظرات الكلامية، فكان يقرأ الكتب الفلسفية المترجمة، ويعمد إلى إصلاح ما فيها من خلل، لمعرفته الجيدة بقواعد النظم العربي. وبذلك فقد قام بإصلاح المصطلح الفلسفي الذي جاء مضطربا في الترجمة من اليونانية أو من السريانية إلى العربية.

كما أنه قام في رسالته "الحدود" بذكر الكثير من المصطلحات العلمية غير الإسلامية وخصها بالشرح. كما يغلب هذه الرسالة المصطلحات الفلسفية اليونانية بالإضافة إلى بعض المصطلحات الإسلامية المتداولة قبله بين علماء الكلام، مثل (الإبداع، الظن، اليقين)، كما أنه جمع بين المفهوم الإسلامي والمفهوم اليوناني في بعض الأحيان[1].

يمكننا القول أن الكندي تركز اهتمامه على المصطلحات غير الإسلامية خوفا على اللغة العربية بالدرجة الأولى وخوفا من تداخل المفاهيم اليونانية مع المفاهيم الإسلامية، وذلك بسبب الترجمات التي كان يقوم بها بعضهم من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية في مجال الفلسفة بما انه كان من أهل الاختصاص وبذلك كان ادرى بمصطلحاتها (أي الفلسفة).

كان للغة العربية الفضل الكبير في نقل عصارة علوم الشعوب الأخرى، كما انها تعمقت في دراستها وأعطتها الصيغة الإسلامية، فقد بذل العرب جهدا كبيرا في وضع المصطلح بعد أن اتسعت العلوم وتنوعت الفنون وتقدمت الحياة. وكان المتكلمون أول من اهتم بالمصطلحات، قال الجاحظ (ت 255هـ) عنهم: "وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن في لغة العرب اسم فصاروا في ذلك سلفا لكل خلف وقدوة لكل تابع، ولذلك قالوا: العرض، والجوهر، وأيس وليس، وفرقوا بين البطلان والتلاشي، وذكروا الهذيّة والهُويّة، والماهية، وأشباه ذلك"[2].

وتحدث الجاحظ عن التحول الذي طرأ على الألفاظ بظهور الإسلام، وأشار إلى ترك الناس لألفاظ كثيرة، فمن ذلك تسميتهم للخراج "إتاوة" وكقولهم للرشوة ولما يأخذ السلطان الحُمْلاَن والمكْس وإلى استحداثهم ألفاظا لم

---

[1]. ينظر، مجلة الحضارة الإسلامية، ص 144.

[2]. الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ج1، ص 139.

تكن، وإنما اشتقت من أسماء أو ألفاظ متقدمة على التشبيه والمجاز مثل قولهم لمن أدرك الإسلام "مخضرم" وللأرض التي لم تحفر ولم تحرث إذا فعل بها ذلك مظلومة[1].

يبين لنا قول الجاحظ أنه تفطن إلى أنّ لكل فئة من المجتمع مصطلحاتها الخاصة. وبأن المصطلح لا يكون إلا باتفاق هذه الطائفة. هذا من جانب القول، أمّا من جانب النص فهو يشير إلى أن الجاحظ أدرك أن ظهور الإسلام أعطى دفعة قوية للغة العربية وأحدث بها ثورة لغوية عندما أعطى دلالات جديدة لبعض الألفاظ، واستحدث ألفاظ أخرى لم تكن موجودة وأن العرب كانوا كلما جدّ لهم معنى أوجدوا له اسما أو اشتقوه من لفظ معروف يشبهه.

اهتم العرب المسلمون القدماء بعد قيام الدولة الإسلامية واستقرارها بالعلوم والمعارف في شتى المجالات، حيث نشطت حركة الترجمة والتأليف في ظل تشجيع ودعم عدة خلفاء في العصر العباسي خاصة، كما قام العلماء بنقل العلوم من لغات أخرى، فاقتبسوا الكثير من الألفاظ الفارسية واليونانية والهندية وغيرها.

ومن أشهر هؤلاء المترجمين نجد حنين بن إسحاق (ت 264هـ) الذي ترجم من اللغات الثلاث اليونانية والسريانية والفارسية وبرع في الترجمة أيما براعة. والملفت في أسلوب حنين بن إسحاق أنه كان يقدم المصطلح اليوناني، ثم يختار ما يقابله من كلمات عربية، ولكنه بعد ذلك لا يكرر المصطلح اليوناني بل المصطلح العربي الذي وضعه مكانه وبذلك اختفى المصطلح اليوناني، وحل محله المصطلح العربي، في أثناء الشرح، وهو لم يعد إليه إلا إذا شعر بحاجة القارئ إلى تكراره. كما أنه استطاع أن يقدم للأجيال مصطلحات ظلت تستخدمها في مدلولها الذي دلت عليه منذ العهد الأول حتى الآن، وقد بلغ ما استخدمه حنين من اليونانية حوالي مائة وخمسين مصطلحا في طب العيون وأدويتها بحكم أنه كان طبيبا[2].

والأمر الظاهر هنا أن حنين بن إسحاق استطاع أن يخدم أولا الطب من حيث ترجمته للمصطلحات اليونانية والفارسية والسريانية، ثانيا خدم علم المصطلح إن صح هذا فقد أضاف آلاف المصطلحات إلى اللغة العربية وبهذا خدم الدرس اللغوي.

ولابد لنا من الوقوف عند علم من الأعلام القدماء وهو أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي (ت322هـ) صاحب كتاب "الزينة في الكلمات الإسلامية العربية" الذي قام بعرض الكثير من الألفاظ والمصطلحات الإسلامية، مركزا على أسماء الله الحسنى[3].

---

[1]. أحمد مطلوب، معجم مصطلحات النقد العربي القديم، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 2001، ص 2-3.

[2]. عبد الصبور شاهين، العربية لغة العوم والتقنية، ص 139-143-144.

[3]. إبراهيم السامرائي، في المصطلح الإسلامي، ص 46.

ويذكر أيضا أن مؤلفه الزينة ذكر ما لا يقل عن (ثلاث مائة وخمسة وعشرين) كلمة اصطلاحية إسلامية قبل الإسلام تعني شيئًا، وأصبحت بعده تعني شيئا آخر، منها كلمات لها صلة بعلم الكلام والفلسفة مثل (القدر، الدنيا، الآخرة،...)[1].

يبدو أن الرازي ركز على المصطلحات التي غيّر مجيئ الإسلام معناها حتى يميز بين المفهوم القديم والمفهوم الجديد لهذه المصطلحات. ولربما كان يحاول بذلك تثبيت المفهوم الإسلامي لهذه المصطلحات.

أما بالنسبة إلى ابن سينا (ت 370هـ) الطبيب العبقري الذي استطاع أن يستثمر تراث السابقين له ويضيف إليه الكثير، وقف على كثير من المصطلحات والأسماء في فروع كثيرة من المعارف العلمية كالجغرافيا، والأصوات، والموسيقى والفلسفة. وحمل كتابه **القانون** ثروة لفظية ضخمة لم تدخل المعجم العربي، فجهود القدماء تركزت حول اللغة الأدبية، نحوا وصرفا، ومعجما دون أن يفكروا في اللغة العلمية التي جاءت متأخرة النشأة، والتي كانت بذلك تعتبر دخيلة، محشوة بالدخيل من الألفاظ والأساليب المفسدة للقرآن الكريم[2].

لقد كانت **لابن سينا** قدرة خاصة على توليد المصطلحات، في أي مجال من المجالات التي برز فيها، وذلك لتمكنه من مسائل العلم، ومفاهيم المصطلحات، وإحاطته الشاملة بكل ما عرفته وما تحتاج إليه العربية من جديد الألفاظ، فنصوصه التي عالج فيها مسائل متعددة كانت تعج بمفاهيم اصطلاحية. تحتاج إلى تحديد وفهم، ومصطلحات أخرى واضحة مثل:(رأس السرطان، ومدار رأس الجدي)، فهي ما زالت مستعملة لمعناها، دون كلمة رأس. كما أنه لم يكن يعدل عن اللفظ العربي، إلى غيره من الألفاظ الأعجمية، إذا كان التعبير بالعربية ممكنا. ويظهر ذلك جليا في كتابه "القانون" فهو لم يستخدم إلا خمسة ألفاظ بلغتها الأصلية فقط[3].

ويبدو أن **ابن سينا** كان عالما موسوعيا، استطاع ان يخدم اللغة العربية من خلال توليد المصطلحات لعلوم شتى، كما استطاع أن يخدم الطب بشكل خاص من الناحية العملية، وخلّف كتبا قيّمة نفعت الانسانية جمعاء.

يرى البعض أن بداية التأليف في المصطلحات تعود إلى القرن الرابع الهجري؛ ومن الأوائل الذين ألفوا في المصطلحات وحدودها **الرّماني** فقد تضمن كتابه **الحدود** في النحو عدد من المصطلحات النحوية وغير النحوية

---

[1]. ينظر مجلة الحضارة الإسلامية، ص 142.
[2]. عبد الصبور شاهين، العربية لغة العلوم والتقنية، ص 192.
[3]. عبد الصبور شاهين، العربية لغة العلوم والتقنية، ص 200.

عمد إلى تقديم حدودها. والملاحظ أن هذه الحدود كانت في أغلب الأحيان غير وافية بدلالة المصطلح أو تمييزه عن غيره[1].

لقد قدم **الرّماني** خدمة كبيرة للنحو العربي من خلال المصطلحات النحوية التي أَلفها إليه في مرحلة متقدمة جدا.

ومن أقدم العلماء الذين تعرضوا لمشكلة المصطلح العلمي أيضا **الخوارزمي** (ت 380هـ) في كتابه "مفاتيح العلوم" يقول في مقدمة هذا الكتاب: "دعتني نفسي إلى تصنيف كتاب... يكون جامعا لمفاتيح العلوم، وأوائل الصناعات، مضمنا ما بين كل طبقة من العلماء من المواضعات والاصطلاحات، التي خلت منها أو من جلها الكتب الحاضرة لعلم اللغة، حتى إن اللغوي المبرز في الأدب إذا تأمل كتابا من الكتب التي صنعت في أبواب العلوم والحكمة، لم تكن شدا صدرا من تلك الصناعة لم يفهم شيئا منه، وكان كالأمي من الأعتم عند نظره"[2].

ومما ورد في هذا النص يمكن القول أن **الخوارزمي** تفطن إلى أن هناك مشكلة في المصطلحات وذلك في حمل المصطلح الواحد لعدة معان وإلى أنه لكل صناعة أو علم مصطلحاته الخاصة.

لقد ضم كتاب "مفاتيح العلوم" بجزئيه شتات من المصطلحات المستخدمة في سائر العلوم والفنون، لاسيما المستحدث آنذاك. لدرجة أن البعض يعتبره أقدم من تحدث عن المصطلح العلمي في تاريخ الثقافة الإسلامية[3].

خصص **الخوارزمي** بابا في النحو يعالج فيه عددا وافرا من المصطلحات النحوية وقد التزم فيها الاختصار في تعريفها، كما كانت بعض مصطلحاته تغاير ما استقر عند النحويين، وبذلك تفرد بها[4].

وأكثر ما يلفت الانتباه في تعريفات الخوارزمي للمصطلحات هو بساطته الشديدة وتجنبه للتعقيد، فقد وضع تعريفات لبعض المصطلحات مازالت صادقة حتى الآن منها (التقطير، التحليل، التشميع، التصدئة، التكليس،...)[5].

---

[1]. مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ص 60.

[2] عبد الصبور شاهين، العربية لغة العلوم والتقنية، ص163.

[3]. المرجع نفسه، صفحة نفسها..

[4]. مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ص 62-65.

[5]. عبد الصبور شاهين، العربية لغة العلوم والتقنية، ص 170.

يبدو أن الخوارزمي كان سابق لعصره وأوانه، أدرك ومنذ ذلك الحين أن لكل علم مصطلحاته، كما استطاع أن يضع مصطلحات في شتى العلوم حتى تستغني اللغة العربية عن المصطلحات الأجنبية الأخرى كاليونانية والفارسية مثلا.

لا يمكننا الحديث عن المصطلح دون أن نذكر العالم **ابن جني** (ت 392هـ) فلقد كان أكثر من اقترب من تحديد بعض المنهجيات؛ إذ نجده يذكر كثيرا من الأمور التي تمس المصطلح، فقد أشار إلى إحدى الآليات المتبعة في بناء المصطلح، وهي القصر أو التخصيص، وذلك بأن تُأخذ اللفظة وتجعل منها مصطلحا دالا على أحد معانيها أو استخداماتها. كما يعرض آلية أخرى عند تقديمه لمصطلح البناء فيقول: "هو لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل وكأنهم سموه بناء؛ لما لزم ضربا واحدا فلم يتغير الإعراب سمي بناء من حيث كان البناء لازما موضعه، لا يزول من مكان إلى غيره، وليس كذلك سائر الآلات المنقولة المبتذلة كالخيمة والمظلة ونحو ذلك[1].

وعلى أنه أوقع هذا الضرب من المستعملات المزالة من مكان إلى مكان لفظ البناء؛ تشبيها لذلك حيث كان مسكونا وحاجزا ومظلا بالبناء من الآجر والطين والجص". فهو هنا يشير إلى استخدام اللفظ مصطلحا بجامع التشبيه بين المعنى الذي استخدم له اللفظ في الأصل والمعنى الجديد الذي يراد استخدام اللفظ للدلالة عليه. كما تعرض ابن جني إلى جانب هام من الجوانب التي لها دور واضح في إيجاد المصطلحات؛ ذلك الجانب هو التصريف ويوضح أثره وأهميته في كتابه "المصنف"[2].

ويتبين لنا من خلال هذا أن **ابن جني** كان له الفضل الكبير في تنمية اللغة العربية، فقلة المصطلحات لم تُعقه عن عمله بوصفه لغوي، ولربما لذلك حاول إيجاد آليات تساعد على وضع مصطلحات مناسبة لبعض المفاهيم التي تعرّض لها.

كما لابد لنا من التعريج على لغوي فذّ **كابن فارس** فقد تعرض في كتابه "الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها" لتطور الألفاظ في العصور المختلفة حتى عصره، عارضا الألفاظ الإسلامية وما طرأ عليها من تطور في الدلالة عند ظهور الإسلام[3].

---

[1]. مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ص 73.
[2]. مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللوي العربي، ص 57.
[3]. ينظر مجلة التعريب، العدد السابع عشر، ص 13.

كما أنه كشف في معجم "المقاييس" عن طاقات دلالية هائلة يمكن استثمارها في توليد ما لا حصر له من المصطلحات، وذلك حين يقدم لنا المعنى العام الذي تتضمنه أصول الكلمات. مثال: "متّ الميم والتاء أصل يدل على مدّ ونزع في الشيء، يقال: متت ومددت"[1].

يبدو أن **ابن فارس** كان السبّاق إلى فكرة وضع معاجم تاريخية؛ وهي المعاجم التي تتعرض للمصطلح منذ ظهوره إلى عصر صناعة المعجم، وهذا ما يظهر في كتابه **الصاحبي**. أما معجم المقاييس فقد أظهر لنا طريقة جديدة لتوليد المصطلحات من الأصل، ويبدو انه كان السباق إلى هذا الأمر أيضا وبهذا يمكن القول أن ابن فارس كان رائدا في مجال المصطلح. أما **الراغب الأصفهاني** (ت 502هـ) في كتابه "المفردات في غريب القرآن" فقد كانت جهوده منصبّة على تفسير كثير من الألفاظ والمصطلحات الإسلامية الواردة في القرآن الكريم، حيث كان يشير إلى أصلها اللغوي ودلالاتها المختلفة، مستشهدا بما ورد في كلام العرب من شعر ونثر حتى يدعم رأيه. ثم يأتي إلى اللفظة أو المصطلح من الناحية الشرعية موردا الآيات التي ضمتها كلها أو معظمها أو بعضها مبينا دلالاتها المختلفة[2].

ويتبين لنا من خلال هذا أن الأصفهاني حاول من جانبه أن يخدم القرآن الكريم من خلال تفسيره للألفاظ والمصطلحات التي وردت في متونه. ولربما كان يحاول أن يجد العلاقة بين مفهوم هذه المصطلحات قبل الإسلام ومفهومها بعد الإسلام.

لقد استثمر العلماء العرب خاصة الفلاسفة منهم الكثير من المصطلحات الفلسفية وعلم الكلام على الرغم من تداخل المصطلحات بين هذين العلمين وذلك لأن جل مسائل النظر الخلافية في علم الكلام وفي الفلسفة كانت مسائل ميتافيزيقية مفاهيمها الواحدة تفرض على معالجيها وحدة مصطلحاتهم، كما كان جل الفلاسفة في العالم الإسلامي مسلمي، عقيدتهم فرضت عليهم تغيير مفاهيم المصطلحات اليونانية التي تخالف أصول العقيدة الإسلامية. وهذا ما اكده سيف الدين الآمدي (ت 631هـ) في كتابه "المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين" حيث اتخذت اصطلاحات علماء الكلام والفلاسفة في جلها، وعندما يكون بينها اختلاف في مفهومها فإن المؤلف يشير إليه[3].

---

[1]. مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ص 57.
[2]. إبراهيم السامرائي، في المصطلح الإسلامي، ص 55.

[3]. ينظر مجلة الحضارة الإسلامية، ص 145.

يمكننا القول هنا أن الفلاسفة وعلماء الكلام بعد انفصالهم عن الفلسفة اليونانية التي لم تكن تناسب الإسلام ولا المسلمين، وبعد إعطائهم للفلسفة صيغة إسلامية واجهتهم مشكلة في تداخل بعض المصطلحات بين الفلسفة الإسلامية وعلم الكلام. ولكن وبالرغم من هذا إلا أنهم حاولوا ان يفصلوا بين مصطلحات الفلسفة وبين مصطلحات علم الكلام.

يعتبر **أبو بكر محمد بن زكرياء الرازي** (ت 320هـ) من أبرز الذين ظهروا ي مجال العلوم بعد حنين بن إسحاق، يقول الرازي: "اعلم ان اكمل الطرق في تعريف مدلولات الألفاظ وطريقة الاشتقاق". وبعد أن يشرح الفارق بين نوعي الاشتقاق الأكبر والأصغر، يؤكد على أهمية الاشتقاق الأكبر.

لقد كانت نظرية الاشتقاق تلك مجالا حقق فيه العقل اللغوي العربي تصوراته الضمنية عن الكيفية التي يمكن أن تبدأ بها اللغة وتتطور. وقد اعتمد الرازي على الاشتقاق في الوصول إلى أصول وضع الألفاظ لمدلولاتها[1].

وهم أننا نجد لدى الرازي مصطلحات في مختلف العلوم الطبية مازالت مستعملة، فهو لم يقتصر على الطب فقط، بل شمل الأمراض، الأعضاء، الأدوية، النبات، والحيوان، الأطعمة، المواد، الآلات، أي أنها شريحة من المصطلحات المتصلة بفروع كثيرة من فروع المعرفة الحضارية في القرن الثالث الهجري[2].

الملاحظ هنا أن إسهام الرازي في وضع المصطلحات العربية كان كبيرا، لأنه أوجد الكثير من المصطلحات في مجال تخصصه وهو الطب، بالإضافة إلى جهوده في وضع مصطلحات في علوم أخرى، ويظهر لنا براعته اللغوية أيضا في استغلاله لآلية الاشتقاق.

كما أورد الشريف الجرجاني (ت 816هـ) في كتابه "التعريفات" الكثير من المصطلحات النحوية والصرفية والبلاغية والفقهية والتشريعية... ولكنها على تنوعها كانت تعريفات مختصرة لا يجد القارئ إشارة إلى اختلاف الآراء حول مفهوم لمصطلح معين. كما أنه لم يكثر من الاستشهاد بالشعر أو الآيات القرآنية[3].

يبدو أن الجرجاني كان أول من أورد تعريفا اصطلاحيا بعد التعريف اللغوي وكان هذا في كتابه المسمى ب"التعريفات" كما أن الكتاب تعرض إلى الكثير من المصطلحات في شتى العلوم.

ومرورا **بالفيروزبادي** (ت 817هـ) الذي أورد في كتابه (بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز" مصطلحات كانت موجودة في سور القرآن الكريم وآياته لكن قصده لم يكن الحديث عن هذه المصطلحات

---

[1]. محي الدين محسب، علم الدلالة عند العرب، فخر الدين الرازي نموذجا، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط1، مارس 2008، ص 26.
[2]. عبد الصبور شاهين، العربية لغة العوم والتقنية، ص 157.
[3]. إبراهيم السامرائي، في المصطلح الإسلامي، ص 67.

الإسلامية الواردة في القرآن، أو الوقوف عندها، بل أراد أن يتحدث عن كلمات لابد من معرفتها قبل الخوض في شرح وجود التفسير، وقال: "اعلم أن الكلمات التي يحتاج إلى معرفتها في مقدمة هذا انوع من العلم خمس عشرة كلمة وهي: التأويل، والتفسير، والمعنى، والتنزيل، والوحي، والكلام، والقول، والكتاب، والفرقان، والقرآن، والسورة، والآية والكلمة، والمصحف، والحرف" ثم أخذ يفصل الحديث عنها[1].

يمكن القول أن الفيروز أبادي حاول أن يفسر بعض المصطلحات أو الكلمات المفتاحية والتي رأى أنها كلمات لابد من شرحها. وهذا يقودنا إلى القول بأنه من المكن أن يكون الفيروز أبادي قد أدرك أن هناك كلمات مفتاحية فهمها يفتح مغاليق المجهول وهذا هو المفهوم الحقيقي للمصطلح.

أما **السيوطي** (ت 911هـ) فقد تحدث في الجزء الاول من كتابه "المزهر" عن معرفة الألفاظ الإسلامية. زكان مقصده من خلال هذا الكتاب الإشارة إلى بعض المصطلحات الي جدت في الإسلام، ولم تكن موجودة في الجاهلية[2].

يبدو أن **السيوطي** كان هدفه من هذا الكتاب ذكر بعض المصطلحات الجديدة التي جاء بها الإسلام والأخرى التي اتخذت معنى جديد بنزول القرآن الكريم.

وإذا ما وصلنا إلى الكفوي (ت 1094هـ) وكتبه "الكليات" فإننا نجد أنه كان لا يقتصر على ذكر المصطلحات والفروق، بل تجاوزها إلى ذكر معاني الألفاظ واشتقاقها. كما كان يقدم مصطلحاته بصور متعددة، فهو تارة يقدمها بمعناها اللغوي ومعناها الاصطلاحي، وتارة أخرى يقدمها بذكر أقسامها، وثالثة بذكر عناصرها أو الأمثلة عليها أو غير ذلك، وقد يجمع في تقديم المصطلح أكثر من صورة. وقد وصف كتاب الكليات بأنه معجم لمعاني الألفاظ لغة واصطلاحا وعرفا[3].

يتبين لنا من خلال هذا ان الكفوي كان اول من وضع ثلاث تعريفات للمصطلح (التعريف اللغوي، والاصطلاحي، والعرفي)، وكان هذا إنجازا كبيرا وخطوة كبرى بالنسبة للمصطلح، كما يبدو أن الكفوي أدرك المعنى الحقيقي للمصطلح لكنه لم يعطه تسمية.

وفي القرن الثاني عشر لم يختلف الأمر كثيرا؛ إذ نجد التهانوي في كتابه "كشافات اصطلاحات الفنن" يعمد إلى رصد المصطلح ودلالته عند أصحاب العلوم المختلفة، ولم يلاحظ عنده أي وقفة عند الآلية أو المنهج الذي

---

[1]. المرجع نفسه، ص 73.
[2]. إبراهيم السامرائي، في المصطلح الإسلامي، ص 80.
[3]. مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ص 66-67.

يعتمده في اختيار مصطلحاته، بل إن اجتهد في الكتاب يكاد يقتصر على جمع ما ورد عند القدماء من مصطلحات وتصنيفها وتنظيمها[1].

أما التقسيم الأساسي للمصطلحات لدى التهانوي فيتجلى في طريقة تناوله لشرح المصطلح، حيث استعمل العربية أساسا وإلى جانبها الفارسية كلما كان اللفظ مشتركا بينهما. وقام بحشد ما يقل عن خمسة آلاف في مجلداته الستة[2]. وكان يورد المصطلحات المتقاربة في المعنى متصلة مع بعضها[3].

والملاحظ من خلال هذا النص أن التهانوي حاول أن يجمع كل المصطلحات التي وردت في التصانيف التي سبقته والتي تخص جميع العلوم والفنون دون استثناء. أما طريقته في الشرح فقد كان يستعمل العربية مع الفارسية إذا كان اللفظ مشتركا بينهما، وهذا يجعل القارئ يستنتج أن هذه المفردة مشتركة بين العربية والفارسية.

ويتبين لنا من خلال كل ما سبق أن اللغة العربية عرفت استخدام الألفاظ في معان اصطلاحية مع نزول القرآن، واستعماله كثيرا من الألفاظ للدلالة على معان مخصوصة لم تكن موجودة في اللغة العامة. وبذلك فقد منح الإعجاز القرآني اللفظ العربي امتداد في المدلول. وهذا ما أكده العلماء القدماء الذين كانوا يملكون من سعة النظر ما جعلهم يوجدون ومنذ القرن الأول الهجري لغة اصطلاحية مكنتهم من فهم النصوص الشرعية، ومن فهم أصول اختلافهم حول فهمها. كما أن حرصهم على القرآن الكريم واللغة العربية جعلهم يوجدون النحو العربي ووضعوا له مصطلحات خاصة به كما وضعوا قبل هذا مصطلحات حول علوم القرآن والحديث. كان هذا في المرحلة الأولى، أما في المرحلة الثانية، وهي مرحلة الترجمة فقد قام العلماء العرب خلالها بنقل تراث وعلوم أمم أخرى إلى اللغة العربي، فاستفادوا من هذه العلوم من الناحية العملية وأضافوا على ذلك الكثير، كما قاموا بإثراء العربية من ناحية اخرى فأعطوا بعض المصطلحات الأجنبية صيغة عربية إسلامية كما حدث في الفلسفة وعلم الكلام، كما وضعوا مصطلحات جديدة في علوم شتى منها الطي والكيمياء، الفلك، الهندسة، وغيرها من العلوم واكتشفوا آليات كثيرة لصنع المصطلحات، منها الاشتقاق والنحت والتعريب والمجاز وغيرها من الآليات. وكان ذلك بفضل جهودهم الجبارة ونظرته الثاقبة للعلوم.

---

[1]. المرجع نفسه، ص 68-69.
[2]. عبد الصبور شاهين، العربية لغة العلوم والتقنية، ص 174.
[3]. إبراهيم السامرائي، في المصطلح الإسلامي، ص 82.

المبحث الثاني: العلماء المحدثين في الاصطلاح

تختلف قضية المصطلح اللغوي في العصر الحديث عما كانت عليه قديما، وذلك لاختلاف الظروف المحيطة به، وتعدد الأساليب المعتمدة في بناءه، ولسبب جوهري آخر؛ هو ان جل المصطلحات الحديثة وافدة إلى اللغة العربية من لغات أخرى؛ الأمر الذي يستدعي مزردا من العناية والتركيز لمواكبة الحضارات الأخرى ومسايرتها في شتى العلوم. وقد بدأت المشكلة تأخذ مكانها منذ بدأ اختلاط العرب بالأوروبيين؛ أي منذ القرن التاسع عشر، حين بدأت الإرساليات والبعثات العربية بالتوجه إلى فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية، وبدأت البعثات التبشيرية تنشط في بلاد العرب[1].

ويتبين لنا مما ورد أن مواكبة المصطلحات، وظهر هذا الاهتمام من خلال تلك البعثات العلمية التي كانت تتوجه إلى بعض الدول الأوروبية.

كانت مصر من أوائل البلدان التي انفتحت على الحضارة الغربية، في عهد محمد علي الذي حرص على تقدمها وجعلها دولة عصرية، فأوفد البعثات العلمية إلى العواصم الأوروبية، واستقدم الأساتذة والخبراء والمدربين، وأنشأ المدارس والمعاهد المختلفة. فأرسل أول بعثة علمية إلى إيطاليا عام 1813م ثم اتجهت انظاره إلى فرنسا وبريطانيا واستعان بعلماء من الفرنسيين خاصة، ففتح بضع مدارس للعلوم العسكرية ومدرسة طبية ومدرسة زراعية[2] وأخرى للصناعات والفنون ومدرسة للألسن والترجمة، وبلغ مجموع ما أوفده محمد علي إلى المعاهد الأوروبية عامة والفرنسية خاصة أكثر من ثلاثمائة طالب يدرسون فيها علوم عصره المختلفة، فعاد منهم إلى مصر أساتذة كان لهم دور بارز في حياة مصر العلمية[3]. ويبدو من خلال ذلك ما ذكر أن مصر محاولة اللحاق بالركب الحضاري قامت بعدة خطوات نحو ذلك، وكان ذلك من خلال البعثات العلمية التي أرسلتها إلى الخارج، ومن خلال إنشاء المعاهد والمدارس المختلفة، وكذا استقدام علماء البلدان الأوروبية.

كانت اللغة العربية في عصر رفاعة الطهطاوي خارجة لتوها من قرون السيطرة العثمانية التي لم تستخدم العربية في التعليم أو الإدارة والحكم، ففقدت العربية بذلك نموها وحيويتها وجمدت، وكانت فترة ركود علمي وثقافي، فلم تشهد أي حرة علمية تستلزم نموا في المصطلحات في الوقت الذي كانت أوروبا نهضة علمية متواصلة، وتنتج كل يوم

---

[1]. مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ص 91.
[2]. محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص
[3]. محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث،

مفردات ومصطلحات جديدة[1]. وبهذا يمكننا القول أن اللغة العربية عرفت فترة جمود خلال السيطرة العثمانية لأنها أبعدت عن ساحة التعليم والإدارة والحكم، وهذا ما يقودنا إلى الاعتراف أن اللغة كلما قل استعمالها تدهورت حالتها وزادت تراجعا.

لقد كان رفاعة الطهطاوي أول مبعوث مصري تدفع به الحكومة المصرية إلى أوروبا للتخصص في الترجمة، وبذلك كان واحدا من الأوائل الذين واجهوا مشكلات ترجمة المصطلح وصياغته، وكانت أول هذه المشاكل، افتقاد معجمات حديثة للمصطلحات. ثانيا عدم التماثل أو التشابه بين اللغتين العربية والفرنسية صوتيا وصرفا زاد صعوبة النقل. ورغم هذا استطاع رفاعة أن يخطط لنفسه خطة لنقل المصطلح الأجنبي إلى اللغة العربية. فكان يبدأ باستعمال المصطلح العربي الفصيح المستقر بالترجمة إليه، فإن لم يتيسر له الوصول إليه استعمل الشائع والدارج في لغة الحياة اليومية كما استعمل المعرب من قديم عن الفارسية والتركية. فإن تعذرت الترجمة بعد محاولاته تلك عرب المصطلح الأجنبي. لكن منهجه في التعريب لم يكن منضبطا والنقل الصوتي أو الإلحاق الصرفي، وقد اكتفى من آليات نقل المصطلح الأجنبي إلى العربية بالترجمة والتعريب. ومع هذا لم يقتصر دور رفاعة على إمداد الحياة الثقافية بالمصطلحات المترجمة والمعربة، بل أسهم في تطور المصطلحات التي قدمها من خلال صبره وكثرة المعاودة والمراجعة، فرفاعة الذي استخدم في بداية عهده بالترجمة (الجرنال، التلغراف، والتياتر) هو الذي استخدم بعد ذلك الورقات اليومية، وإشارات الأخبار وخاصة الكهرباء عند حكها وملعبة، ومهد بذلك السبيل لمن قال بعده صحيفة وبرقية وكهرباء ومسرح، وقد راجت المصطلحات التي أنتجها لبعض الوقت، قم تعرضت لعد ذلك للغربلة[2].

لقد لجأ الطهطاوي إلى الترجمة بوصفها الآلية الأولى لنقل المصطلح، فنقل أولا إلى المصطلح العربي المستقر في الثقافة العربية، فإن لم يجد فإنه يصوغ عبارة تقوم مقام المصطلح. كما أنه لجأ أحيانا إلى الترجمة بالمعنى أو الترجمة الحرفية أو ينقل إلى المفردات الشائعة في عصره مما لم يعد مستعملا. كما انه استخدم آلية ثانية لنقل المصطلح وهي التعريب. فكان يقف عند تعدد صور الكتابة الصوتية بالحروف العربية للمصطلح الواحد، ويحرص على ضبط المصطلح المعرب، والتعريب بالنقل الصوتي الكامل، وما يلحق المعرب من تغيرات صوتية نتيجة خطأ في النقل، أو نتيجة إبدال في الصوامت أو الحركات. وقد يكون التغيير بزيادة أصوات ليست في الأصل، أو التغيير في البنية الصرفية[3].

---

[1]. إيمان السعدي جلال، المصطلح عند رفاعة الطهطاوي بين الترجمة والتعريب، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 1426-2006، ص 17.
[2]. إيمان السعدي جلال، المصطلح عند رفاعة الطهطاوي بين الترجمة والتعريب، ص 17-18-19.
[3]. إيمان السعدي جلال، المصطلح عند رفاعة الطهطاوي بين الترجمة والتعريب، ص 20-21.

الملاحظ من خلال النص أن الطهطاوي كان في طبيعة المبعوثين الذين أرسلوا إلى الخارج من أجل الترجمة، وبرغم المصاعب التي واجهته إلا "أنه استطاع أن يصنع منهجا خاصا به حتى ينقل مصطلحات من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية. مستعينا في ذلك بآليتين وهما الترجمة والتعريب.

لما عاد رفاعة إلى مصر وبدأ يراجع بعض الكتب التي ترجمها في باريس ويعدها للطبع، أحس بنقص المعاجم التي تجمع بيم مفردات اللغتين العربية والفرنسية ومصطلحاتهما مرة ثانية، وعبر عن شعوره هذا في أول كتاب طبع له وهو كتاب "المعادن النافعة" والذي طبع يعد عودته من فرنسا (1832م) ولم تتحقق فكرة رفاة إلا في كتابه الثاني "قلائد المفاخر في غريب عوائد الأوائل والأواخر" حيث وضع في أوله معجما صغيرا شرح فيه المصطلحات والألفاظ الغربية، ثم دعا غيره من المترجمين أن ينهجوا نهجه، فيلحق كل منهم بكل كتاب يترجمه معجما شبيها بالمعجم، وقد كانت طريقة رفاعة في هذا المعجم أن يكتب الفظ بحروف عربية، مراعيا طريقة نطقه باللغة الفرنسية ثم ينص على كيفية نطق هذا اللفظ بالطريقة القديمة، ثم يشرح معنى اللفظ بجملة أو أكثر[1].

ويتبين مما ورد أن الطهطاوي جاء بفكرة الملحقات التي تحتوي على شرح المصطلحات غريبة توضع أول الكتاب أو في آخره كما دعا المترجمين الآخرين بأن يحذو حذوه.

لما أنشأت مدرسة الألسن، وبدأ تلاميذها وخريجوها يترجمون، أخذوا عن الطهطاوي طريقته، حيث وضعوا ملاحق في معظم كتبهم لشرح الأعلام والألفاظ الاصطلاحية الواردة في تلك الكتب، وامتدت هذه الطريقة إلى مدارس أخرى كمدرسة الهندسة فمثلا أحمد فايد الذي ألحق بكتابه "الأقوال المرضية في علم بنية الكرة الأرضية" ثامن وثلاثين صفحة اشتملت على ألفاظ هذا الفن الاصطلاحية. كما نجد أيضا خليفة محمود قد ألحق بكتابه "إتحاف الملوك الألب بتقدم الجمعيات في بلاد أوروبا" جدولا لشرح الكلمات الغربية في سبع وأربعين صفيحة.

ومما أخذ على هذه المعاجم أو القوائم الاصطلاحية أنها أهملت ذكر الألفاظ والمصطلحات بالحروف اللاتينية إلى جانب الحروف العربية ولو فعلوا ذلك لأعفوا أنفسهم من الإطالة في ذكر طريقة النطق بالأسلوب القديم[2].

وهنا يمكن القول أن فكرة الطهطاوي بوضع الملحقات في الكتب عممت في مدارس الاختصاصات الأخرى. ولكن بعد ذلك أخذ على هذه المعاجم والقوائم الاصطلاحية أنها أهملت ذكر الحروف اللاتينية.

---

[1]. محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص

[2]. محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص

لقد كان الطهطاوي يترجم في كل علم وفن، وقد تبعه تلامذته في ذلك أيضا، لكن الأمر بدأ ينحو نحو التخصص فخريجي مدرسة الطب تخصصوا في ترجمة العلوم الطبية دون غيرها والذي عينوا في مدرسة المهندسين تخصصوا في ترجمة العلوم الرياضية وكان هذا تحت إشراف القائمين على حركة الترجمة في ذلك العصر، حيث كانوا يعهدون ببعض الكتب بعد ترجمتها وتصحيحها إلى لجنة أخرى من مترجم ومصحح لمراجعتها، ويجدر بنا هنا أن نذكر جهود المحررين والمصححين الذين قاموا بمراجعة الكتب المترجمة، فبالإضافة إلى إحياءهم لمصطلحات علمية عربية قديمة كانوا يحاولون التوفيق بين المصطلحات العربية والمصطلحات الأوروبية الحديثة مع أن الحاجة إليهم كانت في أوائل النهضة فقط.

لقد نقل الطهطاوي وتلامذته إلى العربية والتركية أكثر من ألفي مؤلف. واشتهر من بينهم البقلي، والرشيدي والنبراوي، والشباسي، وشافعي، ثم الدرى وندى وعثمان غالب، وترجموا في عصر محمد علي وما بعده أكثر من مائتي مؤلف من أهم الكتب الطبية والطبيعية وأشهرها ولم يعرب مثل هذا العدد من قبل[1].

يبدو من خلال هذا أن البداية التي كانت مع الطهطاوي وتلامذته تميزت بمحاولتهم الترجمة في كل العلوم والفنون، ولبرما احتجوا إلى المصححين والمحررين ولهذا اتجه الأمر إلى التخصص حيث بدأوا الترجمة كل حسب اختصاصه.

تحدثنا بداية عن جهود المصريين في نقل العلوم الحديثة ومساهمتهم في وضع المصطلحات العلمية وكان لابد لنا أن نعرج على جهود الجامعة السورية.

لم تكد الحكومة العربية الفيصلية (1918م-1920م) تسلم زمام الأمور في دمشق حتى سارعت إلى إنشاء معهد للطب ومدرسة للحقوق عام (1919م)، وكانا نواة لجامعة تدرس باللغة العربية، كما خلف معهد الطب العربي كمدرسة قصر العيني بمصر، والكلية الأمريكية في بيروت، في وضع المصطلحات العربية، وفي تأليف الكتب الطبية والطبيعية بالعربية. واختير لها أساتذة من الاطباء العرب، بعضهم يتقنون العربية، وبعضهم لا، ولكنهم تعاهدوا جميعهم على التدريس باللغة العربية، وعلى جعل العربية تتسع للعلوم الطبية فراحوا يتدارسون المصطلحات التي جاءت في كتب الطب القديمة، وفي الكتب المصرية والتركية والكلية الأمريكية وغيرها. وكان أغلب هؤلاء الأساتذة قد تخرجوا من إحدى مدرستي الطب العثمانيين في دمشق أو استنبول. وكانت دراستهم بالتركية قد مهدت لهم الطريق إلى التدريس بالعربية، لأن المصطلحات الطبية في اللغة التركية معظمها عربية.

---

[1]. **محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص**

عكف كل أستاذ في علمه على نقل تلك المصطلحات وعلى وضع مصطلح جديد لكل لفظ علمي أعجمي لم يذكر القدماء له مصطلحا عربيا، وألف الأساتذة شبه مجمع لغوي ينظر فيما يعرضه كل أستاذ من ألفاظ العلم الذي يدرسه، وهكذا استطاع الأساتذة أن يؤلفوا كتبا جليلة في فروع الطب المختلفة، وفي الكيمياء والفيزياء والمواليد، وأن يجعلوا كل كتاب مسرد لمصطلحاته بالعربية والفرنسية[1].

ومن خلال ما ورد يمكن القول أن جهود السوريين قامت بداية على مكا جاءت به قرائح إخوانهم المصريين كما أنهم اختاروا اللغة العربية كلغة تدريس وبعد ذلك حاولوا الاستفادة من التراث الذي تركه القدماء وبذلك كله استطاعوا المضي باللغة العربية قدما.

وأشهر هؤلاء الأساتذة الذين يعود لهم الفضل الكبير في وضع المصطلحات العلمية الطبية العربية، وإلى إرشاد زملائهم إلى الألفاظ الصحيحة "مرشد خاطر" وهو أقدم أساتذة الطب وأوفرهم اطلاعا على الألفاظ الطبية ومنهم أيضا أحمد حمدي الخياط الذي صنف كتابا في علم الجراثي، ووضع للجراثيم على مختلف أجناسها وأنواعها أسماء دقيقة الوضع أما ثالثهما فهو محمد جميل الخاني الذي ألف في علم الطبيعة سفرا في مجلدين حوى مصطلحات جمة في فروع هذا العلم. ويعد هؤلاء الثلاثة رجال الطليعة في هذا الميدان، يضاف إليهم عبد الوهاب القنواتي، الذي أخذ على عاتقه وضع المصطلحات الكيماوية. وقد أطلقت على هذه المرحلة اللغوية في حياة المعهد الطبي بمرحلة الخاءات الثلاثة، وبالإضافة إلى هؤلاء الأربعة لابد من ذكر جهود "حكمة المرادي" الذي كتب سلسلة من المقالات، مقترحا قبول عشرات من المصطلحات الطبية العربية مقابل المصطلحات الفرنسية، وقد استعمل معظمها أساتذة كلية الطب[2].

وتلا هذه الطبقة رجال الطبقتين الثاني والثالثة، وكل مهم اجتهد في إيجاد المصطلحات في الفرع الذي برع فيه. منهم محمد صلاح الدين الكواكبي الذي ألف مجموعة من المقالات في المصطلحات الطبية بالإضافة إلى كتابه الذي سماه "مصطلحات علمة" والذي أعيد طبعه خمس مرات، وهو بالفرنسية والعربية.

ومن رجال الطبقة الثانية أيضا "حسين سبح" الذي كان دائم العناية بالمصطلحات ونقدها وانتقاء الأفضل منها. له كتاب في الأمراض الباطنية جاء في سبع مجلدات، وأضاف إلى كل مجلدة رسالة في مصطلحاتها بالفرنسية والعربية، كما قسمه إلى قسمين (العربي/الفرنسي)، (الفرنسي/العربي).

---

[1]. مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، ص 63.

[2]. مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، ص 66-67.

لقد استفاد هؤلاء الأساتذة من كتب الطب العربي القديم فاستخرجوا منه المصطلحات الممكن استعمالها معتمدين في ذلك على الاشتقاق والمجاز، ثم شرع كل ذي فن يستقل في وضع مصطلحات فنه مستفيدا من آراء الآخرين، حتى صار لكل فرع من فروع الطب معجمه الخاص.

لقد أسهم الكثير من العلماء من أطباء وصيادلة ومهندسين وفلكيين وغيرهم في إثراء اللغة العربية من حيث زيادة مصطلحاتها وهذا دليل على حبهم للغة العربية[1].

[1]. محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص

المبحث الثالث:

آليات صناعة المصطلح:

1- الاشتقاق:

هو توالد وتكاثر يتم بين الألفاظ بعضها من بعض. ولا يكون ذلك إلا بين الألفاظ ذات الأصل الواحد. على أنه من اللازم أن تكون العلاقة الاشتقاقية بين الألفاظ محكومة بشروط ثلاثة لا مناص منها وهي:

1- الإشتراك في عدد من الحروف لا تتجاوز الثلاثة في الغالب.

2- خضوع الحروف في مختلف المشتقات لترتيب موحد.

3- اشتراك مختلف الألفاظ في حد أدنى من المعنى الموحّد، أو تقاطعها في قاسم دلالي مشترك، يقدر على الجدر الأصلي لمادة الاشتقاق[1].

من خلال هذا التعريف يمكن أن نتبين بأن الاشتقاق لا يتحقق إلا في الألفاظ التي تشترك في جذر لغوي وترتيب حروف واحد وأن يكون بين تلك الألفاظ معنى موحّد.

ويقول البعض أنه امتداد مجموعة من الكلمات من الجذر اللغوي، مع اشتراك أفراد هذه المجموعة في عدد من الحروف وترتيبها، مع الاشتراك في الدلالة العامّة.

كما يراه آخرون بمعنيين:

الاشتقاق بالمعنى العلمي: بأن تجد بين اللفظتين تناسبا في المعنى وترتيب الحروف، فترد أحدهما إلى الآخر.

المعني العملي: أن تأخذ من اللفظ ما يناسبه في تركيب الحروف فتجعله دالا على معنى يناسب معناه[2].

وقد جاء في "المزهّر" **السيّوطي**:" قال ابن دحية في التنوير: الاشتقاق من أغرب كلام العرب...وقال في شرح التسهيل: الاشتقاق أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها؛ ليدل بالثانية على المعنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة؛ كضارب من ضرب، وحَذْرٌ من حَذِرَ[1].

---

[1] يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص(80-81).

[2] توفيق محمد شاهين، عوامل تنمية اللغة العربية، مكتبة وهبة، القاهرة مصر، ط1، 1400هـ/1980م.

من خلال هذا النص يمكننا القول أن اللغة العربية قد استفادت من آلية الاشتقاق الشيء الكثير، فلقد أعطى الاشتقاق الحياة لآلاف من المصطلحات طوال قرون عدّة، كما أثبت أنه الأكثر قدرة على تنمية اللغة العربية.

يهدف عمل مجامع اللغة العربية في الاشتقاق؛ تلبية للحاجة المعاصرة، إلى تكوين كلمات عربية لم ترد في المعجمات العربية وتصلح للتعبير عن المفاهيم المستحدثة في العلوم والصناعات. كما أقّروا حقيقة النمو المعجمي للعربية محددة ضوابط السلامة اللغوية في أن تكون المفردات المستحدثة على أقسية كلام العرب. ونظروا في موضوع الاشتقاق بهدف الأخذ بالرأي النحوي الذي يعتمد على واقع اللغة في نصوصها الفصيحة ويمكّن في الوقت نفسه من الوفاء بالمتطلبات المعاصرة.

يبدو أن المجامع اللغوية العربية أدركت أهمية الاشتقاق في تنمية اللغة العربية، فاعتمدوه ودعوا إليه، وذلك لتلبية لحاجة اقتضاها العهد الحديث، وهي التعبير عن المفاهيم المستحدثة في العلوم والصناعات الحديثة، كما أنهم وضعوا شروطا محدّدة في استعمال الاشتقاق.

يعد الاشتقاق السبيل الوحيد إلى معرفة الأصيل من الدخيل، إذ أن الكلمة الدخيلة في العربية تبقى غالبا في معزل عن هذه المجموعة فلا تجد لها أصلا لفظيا ذا معنى يدل على أصالتها كالصراط والفردوس، فليس عربي العربية مادّة (ص، ر، ط) و (الفردوس). هذا وإن بعض الألفاظ الدخيلة قد تخفي أصلها لالتحاقها بأصل عربي لمشابهة لفظية، ولا بُدّ للألفاظ الدخيلة من الالتحاق بأصل عربي شأنها شأن الغرباء عند العرب إذ لا بُدَّ من التحاقهم بالولاء بقبيلة عربية. وقد يكون هذا اللفظ الدخيل والمادة التي ألحق بها تناسب وتقارب بحيث يمكن تخريجه على الأصل العربي، مثال عن ذلك مصطلح (المقاليد) أصلها يوناني وقد يظن الناظر من غير بحث أنها عربية من مادّة (ق، ل، د) ولكن البحث الاشتقاقي التاريخي يؤكد خطأ هذا الظن. على أن اللفظة العربية التي يُدخلها العرب في لغتهم قد تلد ألفاظاً من جنسها عن طريقة العرب في الاشتقاق.

---

[1] السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ضبطه وصححه فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1418هـ/1998م، ض 346

ما ذكر هنا يدعونا إلى القول أنه بفضل الاشتقاق استطاع العرب أن يميزوا اللفظ الأصيل واللفظ الدخيل على اللغة العربية، وهذا دليل على أن بعض الألفاظ قد تبدوا عربية وقد تلد ألفاظا تبدو عربية لأول وهلة، ولكن من خلال الاشتقاق يمكن كشفها.

اللسان العربي لسان اشتقاقي، وهي خاصية أساسية قد لا تتوفر في كثير من الألسن البشرية، كما أن خاصية الاشتقاق تمثل مظهر اقتصاديا ظاهراً في اللسان العربي بحيث تضبط نظامه المحكم في توليد المفردات وفق حاجات على أسس تحفظ أصول الكلمة.

فتوليد الألفاظ بهذه الطريقة (أي الاشتقاق) يغني عن عدد ضخم من المفردات المفككة والمنعزلة التي لا بدّ منها لو لم يُوجد الاشتقاق فإرتباط هذه الألفاظ العربية في المعنى سواءا كان ظاهراً أو مستتر خصيصة عظيمة من خصائص اللغة العربية، تشعر متعلمها بما بين ألفاظها من صلات حية.

ونتبين ممّا ورد أن اللغة العربية اختصت من بين اللغات بخاصية الاشتقاق، والتي وضعت نظاما محكما في توليد الألفاظ. كما وأن اشتراك الجذور في معنى موحد، جعل العربية تستغني عن عدد كبير من الألفاظ المفككة والمشتتة.

2- المجاز:

هو استعمال اللفظ في غير ما وُضع له أصلا، أي نقله من دلالاته المعجمية (الأصلية أو الوضعية أو الحقيقية) إلى دلالة علمية (مجازية أو اصطلاحية) جديدة، على أن تكون هناك مناسبة بين الدلالتين. وهكذا تتحول الكلمة من الحقيقة إلى المجاز.

يعتبر المجاز وسيلة مهمة تستعين بها اللغة كي تطور نفسها بنفسها، مكتفية في ذلك بوحداتها المعجمية(الثابتة دوالها- المتغيرة مدلولاتها) التي تغدو من السعة الدلالية بحيث تستوعب دلالات جديدة لا تربطها بالدلالات الأصلية سوى وشائج المناسبة والمشابهة.

من خلال هذا يمكننا أن نقول أن المجاز كان من أحد أهم الوسائل التي استعانت بها اللغة العربية في توليد المصطلحات. والمجاز هو نقل اللفظ من دلالته المعجمية إلى دلالات أخرى مجازية، وبهذا نقول أن استعمال المجاز لا يقتضى وجود معنى موحد بين الألفاظ.

عند القدماء كثر الحديث عمّا يسمى الحقيقة والمجاز، فوصفوا الحقيقة بأنها الدلالة الأصلية للفظ من الألفاظ، وأن والمسؤول عنها هو الواضع الأول للغة، كما وصفوا المجاز بأنه ما أريد به غير المعنى الموضوع في أصل اللغة، وجعلوا كلا الحقيقة والمجاز أقساما منها اللغوي ومنها الشرعي ومنها العرفي خاصاً أو عاماً. ويذكر ابن الأثير

أن فريقا من العلماء كانوا يرون أن الكلام كله حقيقة، وأن آخرون كانوا يزعمون أن كله مجاز ولا حقيقة فيه، ثم يبرهن في حديث مُسهب على فساد هذين المذهبين، وينتصر للرأي الذي ساد بين الدارسين من جمهور العلماء من أن اللفظ قد يستعمل استعمالا حقيقيا وقد يستعمل استعمالا مجازيا[1].

والمتبين ممّا جاء هنا أن القدماء عرفوا بدورهم المجاز واستعانوا به توليد بعض المصطلحات، ولكنه كان دائما مقترنا بما يسمى بالحقيقة فقالوا (الحقيقة والمجاز) وقد قسموه إلى ثلاثة أقسام (لغوي، شرعي، عرفي). كما اختلف العلماء في الكلام وإن كان كله حقيقة أو كله مجاز، وآخرون قالوا أن اللفظ قد يكون مجازا أو حقيقة.

لقد كثر ورود المجاز بأنواعه في اللغة العربية، كما أن العرب قد توسعوا فيه في الألفاظ والتراكيب والمعاني لأغراض بلاغية، كما أثّر أيضا في تنمية اللغة العربية[2].

والملاحظ هنا أن العرب استعملوا المجاز في الألفاظ وفي التراكيب وخاصة البلاغية منها.

إن نقل الألفاظ من معانيها الأصلية إلى معان علمية وسيلة ناجحة من وسائل تنمية اللغو، وجعلها صالحة لاستعاب العلوم الحديثة. وقد استغل العلماء العرب هذه الوسيلة لتوفير ألفاظ علمية لما استجد عندهم من علوم، فظهرت مصطلحات النحو والصرف والعروض والإعراب والإدغام وأسماء الحركات وغيرها؛ منذ ذلك الحين باستخدام المجاز والنقل لهذه الألفاظ من صفتها العامة للدلالة على معنى علمي محدد[3].

يمثل المجاز وسيلة مهمة في توفير الألفاظ الدالة على المفاهيم الجديدة؛ إذ يمكن استخدامه لدلالة على ألفاظ قد يربط بينها رابط بسيط، يلحظ ذلك مثلا عند الوقوف على الألفاظ التي تشترك في الجذر"كتب" فتجدها متعددة، وربما متباينة، فهي تبدأ من الجذر وتنتهي بالجمع، ويربطها جميعا معنى الجمع بين شيئين[4].

يبدو أن علماء العرب القدماء استفادوا من المجاز في توليد الكثير من المصطلحات في علومهم منها الصرف والنحو والعروض، وغيرها من العلوم. كما أنهم اعتبروه أداة لتوفير مصطلحات أكثر بما أنه لا يهتم بالجذور.

---

[1] إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 127.

[2] توفيق محمد شاهين، عوامل تنمية اللغة العربية، ص 154.

[3] مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ص 124.

[4] مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ص 124.

يعبّر بعضهم عن المجاز بتسمية الاستعارة، كما تسميه "وجيهة السطل" " التطور الدلالي". كما يحذّر بعضهم من التمادي في الركون إلى استعمال المجاز؛ لأنه قد يوقع في الخلط والالتباس[1].

نتبين من هذا النص أن بعضهم يتخذ للمجاز تسميات أخرى، كما يحذر بعضهم أيضا من مغبّة الركون إلى المجاز كوسيلة لتوليد المصطلحات.

3- الإحياء:

الإحياء أو (التراث) لدى آخرين هو:" ابتعاث اللفظ القديم ومحاكاة معناه العلمي الموروث بمعنى علمي حديث يضاهيه". وهو أيضاً مجابهة الحاضر باللجوء إلى الماضي، للتعبير بالحدود الاصطلاحية التراثية عن المفاهيم الحديثة، وهذا من باب الأفضلية.

لقد حرصت ندوة " توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي" لعام 1981م، حرصا كبيراً على هذه الوسيلة الاصطلاحية، وجعلتها على رأس الوسائل كلها، داعية إلى استقراء وإحياء التراث العربي وخاصة ما استعمل منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث. أمّا الندوة التي نظمتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، بالتعاون مع الخزانة العامة للكتب والوثائق بالرباط عام (1991م)، فقد حذّر بعض المشاركين في ندوتها الأولى التي كانت عنوانها

" المصطلح التراثي بين الإعمال والإهمال" من خطر الانزلاق القومي والحماسة المفرطة والجري وراء تلك الدعوة التراثية[2].

ويمكننا القول هنا أن العلماء العرب وجدوا في الإحياء وسيلة جديدة لتوليد المصطلحات من جهة، ومن جهة أخرى التعبير عن المفاهيم المستحدثة. والإحياء يتمثل في أخذ لفظ قديم وإضفاء عليه معنى جديد. وقد جعله بعضهم الوسيلة الأولى لتنمية اللغة العربية. لأنه يقوم بإحياء تراث عربي قديم ليضع مصطلحات لعلوم حديثة، أمّا البعض فراح يحذر من الإفراط في استعماله.

---

[1] يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي للجديد، ص 85.

[2] يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 85.

التحمس للإحياء التراثي قد يضرُّ قضية توليد المصطلح، إذا أُفرط في استعمال هذه الآلية وذلك لأنه غالبا ما يرد المصطلح القديم في أصله موضوعاً للدلالة على مفهوم يتمُّ تحديده داخل النسق المفهومي الذي يشكل الجهاز الواصف في الفكر اللغوي القديم. وما يصدق على المصطلح القديم ينسحب ربما بشكل أوضح على المصطلح الحديث. وبذلك عندما يكون التعريب قائما عن طريق المصطلحات القديمة، أمام مصطلحين دالين عن مفهومين ينتميان إلى نسقين مفهومين مختلفين، ويتم هذا الضرب من التعريب عن عمليتين أساسيتين اثنتين: إفراغ المصطلح القديم من المفهوم الذي يدل عليه وشحنه بالمفهوم الدّال عليه المصطلح الحديث. وهكذا تتوقف حياة المصطلح الإحيائي على مدى النجاح في عملية إفراغه من حمولته المعرفية القديمة وملئه بما يحيل عليه في المفهوم الحديث[1].

الأمر الذي يمكن استنتاجه من هذا، أن الإحياء آلية تعتمد على عمليتين مهمتين: الأولى: أن يُفرغَ المصطلح القديم من معناه الأصلي، والثانية: شحنه بمفهوم جديد، كما وأن حياة المصطلح الجديد تتوقف على مدى هذه العملية الإحيائية.

4-النحت:

النحت أو الاشتقاق الكبّار: وهو أن تنحت من كلمتين فأكثر كلمة لتدل على المعنى الذي نحتت منه، كما ينحت النجار خشبتين فيجعلهما واحدة[2]. وقيل النحت: أن تأخذ كلمتين أو أكثر على سبيل الإختصار، فهو بذلك طريقة لإختصار الجمل أو العبارات في كلمة واحدة، وقد لجأ إليه أبناء اللغة في العصر الإسلامي، تعبيرا عن جمل كثر دورانُها على الألسنة، فأشاروا إليها بهذا الإختصار، وأطلقوا عليه "النحت". كان هذا تعريف القدماء للنحت، أما المحدثين فزادوا عليه: هو أن تنتزع أصوات كلمة من كلمتين، أو من جملة، للدلالة على معنى مركب من معاني الأصول التي انتزعت منها[3].

يبدو أن القدماء لم يكتفوا بالاشتقاق والمجاز لصناعة المصطلحات بل بحثوا عن سبل ووسائل أخرى وكان من بينها " النحت" الذي استعملوه في اختصار بعض الجمل والعبارات؛ لأن اللغة العربية تفضل السهولة وتبتعد عن

---

[1] المرجع نفسه، ص 86.

[2] توفيق محمد شاهين، عوامل تنمية اللغة العربية، ص 102.

[3] عبد الصبور شاهين، العربية لغة العلوم والتقنية، ص 286.

الإستثقال. ويبدو أيضا أن المحدثين بدورهم رأي فيما يخص النحت، حيث قالوا أنه يمكن للنحت أن يجمع لفظتين من أصول مختلفة.

وينقسم النحت إلى أربعة أقسام:

1- نحت فعلي: بأنه تنحت من الجملة فعلا يدل على النطق بها أو حدوث مضمونها، مثل: بأبأ، يعثر...

2- النحت الوصفي: بأن تنحت من كلمة واحدة تدل على صفة بمعناها، أو بأشد منها، مثل: ضبطر (الرجل الشديد) من ضبط وضبر.

3- النحت الاسمي: بأن تنحت من كلمتين اسما، مثل: جلمود (للصخر القاسي) من جلد وجمد.

النحت النسبي: بأن تنحت من اسمين لتنسب إلى شخص أو إلى مدينة اسما واحداً مثل: طبر خزى، نسبة إلى (طبرستان، وخوارزم)[1].

ومن خلال ما ورد يمكننا القول أن العرب قسموا النحت إلى أربعة أقسام: نحت فعلي (وهو فعل من جملة)، ونحت وصفي أي (نحت من كلمتين)، ونحت اسمي (أي نحت لفظة من اسمين)، ونحت نسبي (أي نحت اسم من اسمين).

النحت صورة من الصور التي استغلها القدماء في بناء ألفاظهم، لكن اللجوء إليه كان قليلا، فهي لم تنتشر بينهم كما انتشر الاشتقاق أو المجاز، بل كانت في عدد محصور من الألفاظ، وهي وإن شكلت رافدا كبيراً من روافد اللغات الأخرى، إلاّ أن نصيب اللغة العربية من الألفاظ التي تتشكل بواسطتها قليل[2].

يتبين لنا من خلال ما ورد أن النحت لم يكن له صدى كبيراً عند القدماء مثلما كان لآليات أخرى، مع أنه أفاد الكثير من اللغات الأخرى.

هناك شبه إجماع لدى الباحثين المعاصرين على ضرورة تحاشي النحت قدر المستطاع، فقد اتفق قرار المجمع العراقي مع موقف مجمع القاهرة في عدم جواز النحت ألاّ عند عدم العثور على لفظ عربي قديم واستنفاد وسائل تنمية اللغة من اشتقاق ومجاز واستعارة لغوية وترجمة، على أن تُلجئ إليه ضرورة قصوى، وأن يُراعى في اللفظ

---

[1] توفيق محمد شاهين، عوامل تنمية اللغة العربية، ص03 1.

[2] مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ص 126.

المنحوت الذوق العربي وعدم اللبس. فالإفراط في النحت بغير حدود قادنا إلى الاصطدام بكلمات هجينة غريبة تنغلق مفاهيمها[1].

يمكننا القول أن نستشف من خلال هدا النص أن كُلاً من الباحثين العرب المعاصرين والمجامع اللغوية اعتبروا أنه ينبغي الابتعاد عن النَّحت قدر المستطاع وأنه لا ينبغي استعماله إلاَّ في حالة الاضطرار إليه، لأنه يتسبب في صناعة مُصطلحات هجينة وغامضة.

وبالرغم من لقد أصبح النحت اليوم من الوسائل المفضلة لصنع الكلمات الكثيرة، التي تحتاج إليها الحضارة لا سيما في مجال الأدوية والمؤسسات، والمخترعات، مثل: (الرادار، النايلون، اليونسكو...)[2].

يبدو أن النحت فوض نفسه كآلية لا بُدَّ منها في تنمية اللغة العربية وخاصة في مجال العلوم والتقنية فأصبح بذلك الوسيلة المفضلة لدى المحدثين.

عرفت اللغة العربية النحت على نحو محدود منذ الجاهلية وسجل لغويون في القرن الثاني الهجري أمثلة تناقلتها كتب اللغة على مدى القرون، ثم طرحت قضية النحت في العصر الحديث في إطار الإفادة من الإمكانيات اللغوية المختلفة لصوغ المصطلحات العلمية والكلمات الحضارية.

ويرجع مصطلح النحت إلى الخليل بن أحمد، حيث ذكره في كتاب "العين"، وأوضحه بعدّة أمثلة: مثل (عبد شمس-عبشمي). وأوضح الخليل الأبنية المنحوتة على النحو التالي: أخذوا من كلمتين متعاقبتين كلمة واشتقوا فعلاً، كما ذكره ابن السكيت وأشار إليه ابن فارس في معجمه: "المقاييس"، بالإضافة إلى الثعالبي(ت429هـ)، والسيوطي(ت911هـ) وغيرهم من اللغويين. كما تناوله بعض اللغويين المحدثين مثل عبد القادر المغربي(1908م) الذي قال أن النحت ضرب من ضروب الاشتقاق كما عرّفه تعريفا دقيقا بقوله: النحت في الاصطلاح أن تعمد إلى كلمتين أو جملة فتنزع من مجموع حروف كلماتها كلمة فذة تدل على ما كانت تدل عليه الجملة نفسها....وهو في الحقيقة من قبيل الاشتقاق وليس اشتقاقا بالفعل[3].

---

[1] يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 94.

[2] توفيق محمد شاهين، عوامل تنمية اللغة العربية، ص 117.

[3] محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 72

والملاحظ من خلال هذا النص أن اللغة العربية عرفت النحت منذ القدم، فقد تناوله القدماء في مؤلفاتهم، منهم الخليل بن أحمد الفراهيدي، وابن السكيت وابن فارس وغيرهم من العلماء، كما تناوله بعض اللغويين المحدثين، كان من بينهم عبد القادر المغربي الذي أعطى تعريفا محدّداً للنحت ودعا إلى استغلاله كآلية ناجحة لوضع المصطلحات في العلوم المستحثة.

4- التعريب:

التعريب: هو نقل الكلمة من اللغة الأعجمية إلى اللغة العربية[1].

قال الجوهري في الصحاح: تعريب الاسم الأعجمي أن تتفوه به العرب على منهاجها، تقول: عرَّبته العرب، وأعربته أيضاً[2].

لقد استعمل لفظ التعريب للدلالة على ثلاث معان:

المعنى الأول: ويقصد به استخدام العرب ألفاظا أعجمية على طريقتهم في اللفظ والنطق أي أنهم، عند وضع الكلمات المعربة، يحافظون على الأوزان العربية والإيقاع العربي حتى لا تتنافى هذه الألفاظ مع روح العربية وموسيقاها فلا يستثقلها اللسان العربي ويسمى هذا النوع من التعريب بالاقتراض، وعن طريقه دخلت اللغة العربية قديما، ألوف الألفاظ الأجنبية من الفارسية واليونانية والسريانية وغيرها من اللغات.

المعنى الثاني: ويقصد به النصوص من إحدى اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، أي أن معنى التعريب ينصرف هنا إلى الترجمة، ترجمة العلوم والآداب والفنون وسائر أصناف المعرفة.

المعنى الثالث: يقصد به جعل اللغة العربية أداة تعبيرية، يعبر بها عن مكونات نفسه، وومضات فكره وخلجات فؤاده، مثال: (تعريب التعليم، تعريب الإدارة...) والمهم هو المعنى الثالث الذي يدل على صبغ الكلمة بصبغة عربية عند نقلها بلفظها الأجنبي إلى اللغة العربية، فتكون النتيجة بذلك كلمة عربية أعجمية باعتبار الأصل، عربته باعتبار الحال[3].

---

[1] **توفيق محمد شاهين، عوامل تنمية اللغة العربية، ص 133.**

[2] **الجوهري، الصحاح تاج اللغة،**

[3] **شحادة الخوري، دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، طلاس للدراسات والنشر، دمشق، ط1، 1989م، ص (158-159).**

ويمكنا أن نقول من خلال التمعُّن في هذا النص أن التعريب كان وسيلة أخرى من وسائل اللغة العربية، اقتضتها الحاجة فقد استعمله القدماء في نقل العلوم الأجنبية إلى اللغة العربية، لكن الملاحظ أن كلمة التعريب تشتَّت مفهومها بين ثلاثة معان: (تعريب اللفظ)، (تعريب النص)، (تعريب المجال)، ولكن أهم معنى هو المعنى الثالث لأن المطلوب من التعريب هو وضع كلمة عربية بالاعتماد على لفظة أعجمية، وهو ضرورة سياسية واجتماعية واقتصادية وحضارية وتربوية ولغوية عل حدّ تعبير علي القاسمي.

لقد عرّبت العربية قديما كثيرا من الألفاظ الأجنبية، وأكثر هذه الألفاظ ورد في القرآن الكريم، وهو دليل على أن العربية قد تقبلته وعربّته قبل البعثة بزمن كاف لاستيعابه، كما واجه العرب كلمات كثيرة كانت تفد إليهم من اللغات المجاورة، ولم يكن بوسعهم أن يطردوها بعيدا عن ألسنتهم، أو يحرّموا استعمالها على الناشئة فبهم، فتعاملوا معها ثلاثة أساليب، كما يقول أبوحيان:

- قسم غيّرته العرب، وألحقتهُ بكلامها، فحكم أبنيته باعتبار الأصل والزائد والوزن حكم أبنية الأسماء العربية في الوضع، نحو: درهم، وبهرج.
- قسم غيرّته العرب ولم تلحقه بأبنية كلامها، فلا يعتبر فيها ما يعتبر في القسم الذي قبله، نحو: آجُرّ.
- وقسم تركوه غير مغير، فما لم يلحقوه بأبنية كلامهم لم يُعدَّ منها، وما لحقه عُدَّ منها، مثال الأول: خراسان، لا يثبت به (فُعالان)، ومثال الثاني: خُرَّم-ألحق بسُلَّم[1].

يتبين من خلال هذا أن التعريب كان موجودا قبل البعثة المحمديّة، بما أن القرآن الكريم حمل في طياته بعض المصطلحات من لغات أخرى، كما أن اللغة العربية تقبلت الكثير من الألفاظ الأجنبية، لكنها وبالمقابل تعاملت معها معاملة خاصة وفرضت في ذلك شروطا ثلاثة: قسم غيرته وألحقته بكلامها، وقسم غيّرته ولم تلحقه بكلامها، وقسم تركوه دون تغيير.

أمّا في العصر الحديث فقد بدأ الاهتمام النظري بقضية الألفاظ المعرّبة عند اللغويين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر واستمر حتى اليوم، ومن أشهر الروّاد المحدثين **أحمد بن فارس الشدياق** (ت1887م)، وعبد القادر المغربي(ت1909م). يمثل الشدياق رأيا متحفظا ، يرى من الضروري تنقية اللغة من الألفاظ المعرّبة، بينما يرى المغربي أن التعريب وسيلة مهمة من وسائل التنمية المعجمية في اللغة العربية، من أقدم عصورها

[1] **عبد الصبور شاهين، العربية لغة العلوم والتقنية، ص 311.**

حتى اليوم. وقد نظر مجمع اللغة العربية في موضوع التعريب، وأصدر قراره بجواز أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم. وهو قرار يجيز تعريب بعض الألفاظ، ولكنه لا يجيز التعريب بدون قيد[1].

يبدو أن المحدثين أيضا اهتموا بالتعريب، بين متحفظ كأحمد فارس الشدياق الذي يرى خطورة في الركون إلى التعريب ويدعوا إلى التخلي عنه كوسيلة لتنمية اللغة العربية، وبين مؤيد للتعريب كعبد القادر المغربي الذي يرى في التعريب وسيلة ناجحة في تنمية اللغة العربية، أمّا مجمع اللغة العربية فقد قبل بالتعريب عند الضرورة فقط.

ويناقش عباس حسن قضية التعريب بمزيد من التفصيل، ويعقد مقارنة بين الجهود القديمة التي قامت في تعريب العلوم الأجنبية وبين ما تواجهه الأمّة في العصر الحديث، ويذهب إلى أنه من الخطأ بل الخطر أن نأخذ بأقوال العلماء القدماء في حياة تختلف عن حياتهم، وفي حاضر علمي لا يمتُّ إلى الماضي بأوهى صلات، وأن القدماء لو واجهتهم الحضارة بهذا الزخم من المصطلحات لاجتهدوا أن يوفقوا بين أحكامهم وبين الحياة المحيطة بهم. ولكنه يحصر دعوته في تعريب ما تدعوا إليه الحاجة القوية، وتجنّبُ التعريب المطلق، ويتمثل ذلك غي تعريب العلام، وبعض المصطلحات، وأسماء الأجناس وأشباهها[2].

أمّا عباس حسن فقد قام بمقارنة بين جهود القدماء وبين جهود المحدثين في التعريب، فتوصل إلى أن التعريب ضرورة اقتضتها الحياة المحيطة التي يواجهها الإنسان العربي ولكنه مع هذا يدعوا إلى التريث والحكمة في استعمال التعريب.

والكلام في المعرّب قديم يتجدد على وجه العصور بنشر العلم، واتساع الحضارة، وانتشار الثقافة وتنوعها، وما يجدُّ في دنيا الإختراعات، وقد كان في الماضي المصدر الثاني للمفردات التي تحتاج إليها العربية، ولعله اليوم الحاجة يأتي في المقام الأول[3].

---

[1] محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 148.

[2] مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح العربي، ص 107.

[3] توفقي محمد شاهين، عوامل تنمية اللغة العربية، ص 134.

يمكننا أن نلاحظ من خلال ما ورد أن التعريب وسيلة قديمة، لا تكاد تّخبوا حتى تظهر من جديد، وذلك لفعالياتها الكبيرة في نقل علوم الغرب. كما احتل التعريب عند القدماء المرتبة الثانية من آليات، أمّا عند المحدثين فأصبح يحتل المرتبة الأولى لأهميته.

5- الترجمة:

الترجمة قديمة قدم المجتمعات البشرية، كانت وسيلة الاتصال والتفاهم بين كل جماعة تتكلم بلسان ما والجماعات التي تتكلم بألسنة أخرى. ودواعي الاتصال والتفاهم كثيرة، منها ما يتعلق بشؤون التبادل السياسي والتجاري والفكري في أيام السلم، ومنها ما يتصل بشؤون النزاع والقتال ثم ما يعقبها من تفاوض في أيام الحرب[1].

ويشير تاريخ الحفريات إلى أن أقدم نصوص الترجمة ما حفظته ألواح ملحمة جلجامش البابلية، المترجمة من اللغة السومرية إلى اللغة الحيثية والتي تعود إلى الألفية الثالثة قبل الميلاد، بالإضافة لما قيدته الرقم الصينية البابلية والآشورية والأكادية إلى جانب ألواح " الفيدا" الهندية والكتابات الهيروغليفية المصرية، وتشير القراءات السريعة للتداول الترجمي عبر التاريخ إلى أن الترجمة كانت تنشط وتقوى كلما التقت ثقافة بثقافة وحضارة بحضارة. لقد كانت بغداد في القرنيين التاسع والعاشر الميلاديين أهم مراكز ترجمة المؤلفات خاصة المتعلقة بالحكمة والعقل والمنطق، ويكاد يجمع معظم الباحثين في الترجمة على أن الترجمة الأدبية جاءت تالية للترجمة الدينية والكتب المقدسة كالتوراة والإنجيل والقرآن[2].

يمكن القول من خلال هذا أن الترجمة هي أقدم آلية لصناعة المصطلح، كما كانت قبل هذا وسيلة من وسائل التواصل بين الشعوب، كما أن الواضح هنا أن الترجمة بدأت مع النصوص الدينية وكان هذا الأمر واضحا أو مثبتا من خلال الحفريات.

---

[1] شحادة الخوري، دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، ص 52.

[2] ينظر المجلة الجامعية دورية إعلامية وثقافية تصدر عن المركز الجامعي بالأغواط العدد1، مايو 2001، ص(66-67).

الترجمة: "هي بيان لغة بلغة أخرى"[1]. أو" هي نقل كلمة من لغة إلى أخرى عندما تتشابه مفاهيم أصول الدلالة اللغوية" وبهذا تكون الترجمة هي نقل المصطلح الأجنبي إلى اللغة العربية بمعناها لا بلفظه، فيتخير المترجم من الألفاظ العربية ما يقابل معنى المصطلح الأجنبي[2].

الملاحظ من خلال هذه التعريفات أن الترجمة هي نقل معنى لفظة من لغة إلى أخرى، وتكمن أهمية الترجمة في اهتمامها بنقل معنى اللفظة أو النص، وتقع المسؤولية الكبيرة في هذا على المترجم الذي يقوم بهذه العملية.

لقد فتح الإسلام باب التعامل مع أعاجم كانوا قد أسلموا في ديارهم، ومع أعاجم أسلموا وعاشوا مع العرب يحملون لغات غير لغتهم فدعت الحاجة إلى معرفة لغات أولائك الأعاجم الاستفادة من خبراتهم في مجالات عديدة، ولما اتسعت رقعة الفتوحات الإسلامية كانت الترجمة هوائيا معرفيا يلتقط معارف الأمم الأخرى لإثراء معلومات العرب، وبهذا حدث التقارب بين الثقافة العربية والثقافات المجاورة، وكان المترجمون، وكانت المؤلفات المترجمة، وكان بيت الحكمة مركزًا لهذه الإنجازات، وما إن انتهى القرنان الثالث والرابع الهجريان حتى ترجمت معظم الكتب من اليونانية والفارسية وغيرها من اللغات إلى العربية[3].

---

[1] التهانوي، كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، ص 414.

[2] يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 105.

[3] صالح بلعيد، اللغة العربية آليات الأساسية وقضاياها الراهنة، ص 54.

الفصل الثالث

مشكلات المصطلح

تعدد وتشتت المصطلح

الحلول المقترحة

المبحث الاول : تعدد المصطلح وتشتته :

يمثل تعدد المصطلحات الدالة على مفهوم واحد خروجا على أسس بناء المصطلح ، كما يشكل هدرا لعدد وافر من الألفاظ التي يمكن استثمارها في الدلالة على مفاهيم جديدة ، هذا بالإضافة إلى ما ينتج عن ذلك من ضعف في التواصل بين العلماء .على الرغم من أن بعض الدارسين يرون في تعدد المصطلح وجه من وجوه العلم [1].

يتبين لنا من خلال ما ورد أن تعدد المصطلحات الدالة على مفهوم واحد ، هي من أهم المشاكل التي يتعرض لها علم المصطلح في العصر الحالي ، مع أن البعض يراها أمرا عاديا .

إذا عدنا إلى تراثنا للوقوف على هذه الظاهرة فإننا نجد أن التعدد عندهم له وجهان ؛ أحدهما أن يكون التعدد بسبب اختلاف المدرسة النحوية التي ينتمي إليها العالم الذي يختار المصطلح ،فثمة مصطلحات استخدمها الكوفيون ، واستخدم البصريون خلافها للدلالة على مفهوم واحد . والآخر أن يكون التعدد ضمن المدرسة النحوية الواحدة ،بل عند العالم الواحد. أما بالنسبة للمصطلحات التي شاع الخلاف فيها بين المدرستين البصرية والكوفية فأغلب الظن أن منشأها كان سبب اختلاف النظرة التي ينظرها كل منهما إلى المصطلح ، أو اختلاف التوجه النحوي الذى يتبناه علماء كل مدرسة .[2]

يعود الإحساس بمشكلة التعدد عندنا إلى القرن الماضي ؛ ذلك أنه عندما أخذ علماؤنا ينقلون العلوم الحديثة إلى لغتنا العربية في القرن الماضي كان أشق عمل يأتونه إيجاد مصطلحات عربية صحيحة ، أوسائغة لتلك

---

[1] مصطفى طاهر الحيادرة ، من قضايا المصطلح اللغوي العربي ، ج2 ،ص23 .

[2] المرجع نفسه ، ص23 -24 .

العلوم ، ومنذ انتشار التعليم في الأقطار العربية ازداد عدد نقلة العلوم الحديثة ، وازدادت معهم عدد المصطلحات الموضوعة للمفهوم الواحد ،حتى أصبح ذلك داء من أدواء لساننا .[1]

وقد شاع قدر من المصطلحات الكوفية المغايرة للمصطلحات البصرية، وإن حملت المفهوم ذاته، وربما شاع مصطلح عند البصريين للدلالة على مفهوم معين واستخدمه الكوفيون لحمل مفهوم آخر.[2]

يمكننا القول من خلال هذا أن ظاهرة التعدد هي ظاهرة قديمة ،فقد ظهرت في التراث النحوي ،وكان لها وجهان ، الأول يكون بسبب المدرسة النحوية ،كاختلاف المصطلحات النحوية بين الكوفيين والبصريين ،أما التعدد الثاني فيكون ضمن المدرسة النحوية الواحدة ، وأحيانا يكون عند العالم الواحد .

أما بالنسبة إلى المصطلحات الدالة على مفهوم واحد لتعدد المصطلحات الدالة على مفهوم واحد عند العالم الواحد، **مثلا:** فها هو ذا خاف الأحمر يورد عدّة مصطلحات للدالة على مفهوم (الحال)، فيقول في باب تفسير النصب: وخبر المعرفة: هذا عبد اللّه مقبلا، وهذا محمد خارجا، وهذا زيد ماشيا، وما شابه ذلك ،"ثم يقول في موطن آخر. " والحال قول الله عزّ وجل (قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة) نصبت (خالصة) على الحال، وهو التمكّن" فهذه مصطلحات ثلاثة دلالتها واحدة عند عالم واحد، تلاشا مصطلحان منها فيما بعد، وبقي مصطلح الحال.[3]

الملاحظ ممّا ورد أنه قد يكون للمفهوم الواحد عدّة مصطلحات عند العالم الواحد، ويظهر هذا جليا في المثال الذي ذكر عن مصطلح "الحال".

---

[1] **مصطفى طاهر الحيادرة ،من قضايا المصطلح اللغوي العربي ،ج2 ،ص63 .**

[2] **المرجع السابق ،ص24 .**

[3] **مصطفى طاهر الحيادرة، "من قضايا المصطلح اللغوي العربي"،ص 24.**

ويورد الخليل في معجمه عددا من المصطلحات المترادفة للمفهوم الواحد، والتي شاعت في استعمال المدرستين البصرية والكوفية بعده من مثل مصطلحات الجرّ والخفض، والمجاز، والمتعدي، والعطف والنسق. ثم يورد مصطلح النعت ومصطلح الصفة بمعنى الظرف ، وبمعنى حرف الجر، ويستعمل مصطلح الوصل بمعنى التوكيد المعنوي والإتباع بمعنى الحرف الزائد.

وربما وجدنا اخلافا بين العلماء في استخدام بعض المصطلحات ، فيذهب بعضهم إلى جعل غير واحد من المصطلحات دالة على مفهوم واحد ، ويأتي غيره ليحدد لكل واحد منها تختلف عن دلالة اللفظ الآخر، ويلاحظ ذلك في مصطلحي الصرف والتصريف اللذين يستخدمان عند بعض العلماء للدلالة على مفهوم واحد ، ويذهب آخرين إلى تحديد مفهوم خاص بكل واحد منهما ، فيحددون الصرف بالمعنى العلمي ، والتصريف بالمعنى العملي[1].

يبدو أنّ الخليل ابن أحمد قد وقع هو الآخر في مشكلة التعدد، فقد أورد في معجمه "العين" مصطلحات مترادفة لمفهوم واحد. هذا بالإضافة إلى الكثير من العلماء الذين استخدموا بعض المصطلحات، لكن جاء آخرون فغيّروها لتدل على مفاهيم أخرى، وآخرين أيضا استخدموا مصطلحات لمفهوم واحد.

ربما كانت المشكلة المتمثلة في تعدد المصطلحات الدالة على مفهوم واحد أقل أهمية من دلالة اللفظ الواحد على مفاهيم متعددة؛ ذلك أن المصطلح هو العنصر الأساس في تحديد دلالات النص، ويترتب على ذلك أن يكون محددا واضحا فبل كل شيء ، وأن يكون سابقا لا تابعا في تحديد الدلالات المتحصلة من أي نص لغوي. وهذا الخلاف في المفهوم الذي يشير إليه المصطلح من شأنه أن يعيق عملية التواصل بين العلماء كما تقدم ، ذلك أن المتعاملين مع هذه المصطلحات سيضطرون إلى السعي لفهم ما تحمله هذه المصطلحات من

[1] مصطفى طاهر الحيادرة،" من قضايا المصطلح اللغوي العربي"، ص28.

مدلولات عند العلماء الذين يستخدمونها، فبل الأخذ بما يقدمه هؤلاء العلماء من حقائق علمية، أو نظريات لغوية. والحكم بأن هذه الخلافات أشدّ خطرا من تعدد الألفاظ الدالة على مفهوم واحد، مردّه إلى أن تعدد الألفاظ، مع ما يتضمنه من إشكالات ، يمكن تجاوزها إذا عرفنا اللفظ الآخر الذي يحمل دلالة هذا اللفظ. أمّا أن تتعدد الدلالات للمفهوم الواحد، فهو مالا سبيل إلى حلّه إلا بدراسة المفهوم أو استنتاجه من الأبحاث التي تستعمل اللفظ الدال عليه.

يمكن القول ممّا جاء في هذا النص أن تعدد مفاهيم المصطلح الواحد أخطر من تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد، لأن المتعاملين مع هذا الكمّ من المصطلحات سيضطرون إلى البحث عن المفهوم الصحيح لهذه المصطلحات وهذا ، ضياع للوقت والجهد، كما أن هذا النوع من التعدد سيعيق التواصل بين العلماء[1].

لقد واجهت الأمة العربية في القرن العشرين أيضا مشكلة خطيرة تتلخص في ازدواجية المصطلح العلمي في الأقطار العربية، ونعني بذلك تعدد المصطلحات العربية للمفهوم الواحد واختلافها من قطر إلى آخر. ويكمن الخطر في ظهور لغات علمية عربية متعددة في الوطن العربي ممّا يهدد وحدته القائمة أساسا على وحدة لغته التي هي وعاء وقوام الحضارة العربية الإسلامية منذ قرون عديدة.

«كما كانت ازدواجية المصطلح العلمي العربي مشكلة لا مفرّ منها وذلك لأسباب عديدة منها تعدد اللغات الأجنبية التي تستقي منها العربية مصطلحاتها العلمية حيث تستعمل الإنجليزية لغة ثانية في بعض الأقطار العربية والفرنسية في بعضها الآخر، ومنها تعدد الجهات التي تتولى عملية وضع المصطلح العلمي والتقني كالمجامع العربية، والهيئات اللسانية، والجامعات والمعاهد العلمية، والمعجمين والأفراد العلميين وغيرهم، ومنها أسباب لغوية كالترادف والإشراك اللفظي في اللغة المصدر وفي اللغة العربية ذاتها. وأيضا إغفال واضعي

[1] المرجع السابق ص (28- 30).

مصطلحات التراث العلمي العربي أثناء وضع المصطلحات العلمية الحديثة، بالإضافة إلى مشكلة وضع المصطلحات العلمية موضع التطبيق والاستعمال».[1]

ويتبيّن لنا ممّا ورد في هذا النص أن مشكلة التعدد لم تقتصر على العصر القديم فقط، بل طالت أيضا العلماء والدارسين والباحثين في العصر الحديث، ولكن التعدد في هذا العصر تخطى اللغة الواحدة، لأنه ومن خلال الترجمة أصبح التعدد ينتقل من لغة إلى أخرى. فتعدد المصطلحات في اللغة المصدر سينتقل حتما إلى لغة الهدف، هذا بالإضافة إلى استقاء المترجمين المصطلحات من لغات مختلفة، ممّا أنتج مصطلحات مختلفة للمفهوم الواحد. وكل هذا صب الأمر أمام الباحثين المحدثين.

ما من شك في أن جميع من دخل ميدان اللغة، وبحث فيها أيقن أن مسألة اختلاف المصطلحات وتعددها أصبح ظاهرة متعبة، وبخاصة في زمن التسارع العلمي الذي يتمخض كل يوم عن العديد من المصطلحات الجديدة في شتى المجالات. وتتضاعف المشكلة بالنسبة للغات المتلقية . أي تلك التي تتابع ما وضعه غيرها. مثل اللغة العربية؛ إذ يعاني باحثوها من هذا الزحم الوافر في المصطلحات الوافدة، التي تحتاج إلى إيجاد بديل دال مناسب تتقبله الأذواق. إضافة إلى أن المفاهيم وأنظمتها قد تختلف من لغة إلى أخرى، فهي ليست بالضرورة متطابقة في جميع اللغات، فمدلول المصطلح أو المفهوم الذي يعبر عنه يتباين من لغة إلى أخرى. وهذه الظاهرة العلمية تشكل إحدى الصعوبات الشائكة في عملية الاتصال، أو تبادل المعلومات على الصعيدين العالمي و القومي.[2]

---

[1] علي القاسمي،"مقدمة في علم المصطلح"،ص(113-114).

[2] مصطفى طاهر الحيادرة ، من قضايا المصطلح اللغوي العربي ، ج2 ،ص 41 .

ومن خلال هذا النص يبدو أن ظاهرة التعدد قد استفحلت في العصر الحديث، خاصة في اللغات المتلقية ومنها اللغة العربية، حيث يضطر العلماء العرب إلى ترجمة أو تعريب العلوم الأجنبية فيقعون بذلك في مشكلة اختيار المصطلح الصحيح أو المفهوم الصحيح.

إن استخدام كلمتين مختلفتين أو عدة كلمات لمفهوم واحد يعدّ هدرا للرصيد المعجمي العربي ،فنظرة واحدة في المصطلحات اللغوية العربية الحديثة تكشف عماّ يعاني منه هذا العلم من تعدد في مصطلحاته . والأمثلة على ذلك كثيرة منها : علم اللغة ،علم اللغات ، الألسنية ، اللسانيات ، وسمي البحث الصوتي : علم المعاجم ، معجميات ،معجمية . وسمي البحث الأسلوبي : علم الأسلوب، علم الأساليب ،والأسلوبية . وكثرة هذه المصطلحات تعد ظاهرة غير صحية .[1]

يمكننا أن نقول هنا أن تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد يجهد العلماء من جهة لأنه يركبهم؛ ويجهد اللغة العربية من ناحية ثانية لأنه يزودها بمصطلحات غير مفيدة أو زائدة.

تكمن أهمية المصطلحات في الدراسات العلمية فيما تحمله من مفاهيم ودلالات، فهي بمثابة مفاتيح ومختصرات، يستخدمها الدارسون لتوفير الجهد في تقدم العلوم التي يتناولها ويبحثون فيها. من هنا فإنّ الاختلاف في دلالة المصطلح الواحد بين العلماء والدارسين أخطر من الاختلاف في اللفظ ؛ ذلك أنّ مثل هذا الاخلاف يفقد العلماء القدرة على التواصل فيما بينهم ،ويجعل نقاشاتهم بلا معنى .

إنّ مثل هذا التعدد في المفاهيم الواردة للمصطلح الواحد ليس مقصورا على اللغة العربية ، وإنما هو ظاهرة شائعة في اللغات الأخرى .وتتأثر اللغة العربية بمثل هذا التعدد عندما تكون المصطلحات ممّا يفد إليها ، أو يتصل بالدراسات التي تقوم فيها على حدّ سواء . ومن أبرز الأمثلة على هذه الظاهرة ، مصطلح (فقه اللغة)

[1] **محمود فهمي حجازي ،الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، ص228 .**

والمجالات التي يتناولها ، ومدى ارتباط هذا المصطلح بمصطلح (علم اللغة) من جهة والمصطلح الأجنبي (الفيلولوجيا) من جهة أخرى ؛إذ يلحظ عصام نور الدين عدم اتفاق لغويينا على معنى كل مصطلح من هذه المصطلحات الثلاثة ،وعلى ما يدخل في تعريف كل منها وما لا يدخل . بحيث أصبح الكتب الواحد يستعمل هذه المصطلحات الثلاثة ،مرة باستعمال بعضها مكان بعضها الآخر ، ومرة ثانية أو ثالثة بالتفريق بينها أو بين بعضها دون أن يكون ذلك واضحا في منهجية الكاتب أوفي ذهنه .[1]

نلاحظ من خلال هذا النص أنّ ظاهرة تعدد المفاهيم للمصطلح الواحد قد أربكت العلماء ،وصعبت عملية التواصل بينهم . والظاهر هنا أن اللغات الأجنبية الأخرى أيضا تعاني من هذه الظاهرة . ولكن المؤسف أنّ هذا التعدد يؤثر على اللغة العربية ،فهو ينتقل إليها عن طريق الترجمة ، مما يزيد الطين بلّة ، ويزيد من صعوبة البحث في هذا المجال .

إن الخلاف والتغيّر في مفاهيم المصطلحات قد يكون ناتجا في كثير من الأحيان عن تطور العلوم التي تستخدم هذه المصطلحات أو تسمى بها، أو إشراكها مع علوم أخرى في تناول مجال من مجالات العلم. وهذا من شأنه أن يقود إلى إشكالية تعدد المصطلحات التي تعبر عن مفهوم غير مستقر أصلان وهذا ما دعا بعض الدارسين

[1] **مصطفى طاهر الحيادرة ، من قضايا المصطلح اللغوي العربي ، ج2 ، ص43 -44 .**

إلى التريّث في اختيار مقابلات عربية له حتى يستقر، وفي هذه الحالة أصبح تريّث الدارسين حجرة عثرة في سبيل توفير المصطلحات المناسبة وتقدم العلوم.[1]

ونتبيّن من هذا النص أن تطور العلوم وتشارك بعضها في بعض المصطلحات، أدى إلى تعدد المصطلحات، وإلى عدم استقرار المفاهيم، وهذا ما جعل الدارسين ينظرون استقراره، وبذلك تأخير عجلة البحث في العلوم ومسايرتها.

يرى احمد قدور في هذا الإطار أنه ينبغي الالتفات إلى الفرق بين الدلالة اللغوية العامة والاصطلاحية الخاصة. وهذا الأمر من شانه تخليص المصطلح من كونه كلمة عامة، ترد في مستويات الكلام على تعددها، وتحويله إلى كلمة بارزة غير ضائعة بين كلمات مشابهة لها. ويدخل في هذا الباب اختيار مصطلح واحد لمقابلة عدد من المصطلحات الأجنبية؛ إذ شاع مثل هذا التعدد في جل معاجم المصطلحات اللغوية والملاحق التي ذيّل بها الدّارسون بها كتبهم. وهذا اللون من التعدد يمكن تناوله وفق صورتين:

1-أن يكون المصطلحان الأجنبيان مشتركان في الأصل الذي بنيا منه مع اختلاف البنية، ويختلف العلماء في النظر إلى مثل هذه المصطلحات؛ إذ يظن بعضهم أنها تحمل مفاهيم واحدة، على الرغم من اختلاف الصيغة التي وردت عليها. ويرى آخرون أن كل واحد منها تحمل دلالة تختلف عن تلك التي يحملها الآخر.[2]

[1] مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ج2، ص 46-47

[2] المرجع نفسه، ص 48

2-أن يكون المصطلحان من مادتين مختلفتين وهذه الصورة قد تكون أكثر ورودا من الأولى؛ ينظر إليها المترجمون باعتبار أنها مترادفة في لغتها الأم، فيختار لها مصطلحا واحدا تبعا لذلك.[1]

يمكننا القول هنا في العصر الحديث يحاولون مواجهة ظاهرة التعدد، خاصة تلك المتعلقة بالمصطلح الأجنبي (أي عندما تتعدد مصطلحات المفهوم الواحد) إما عن طريق الترجمة أو التعريب، ولكن اختلاف اللغات المصدر من جهة، واختلاف خلفية أو نظرة الدارس من جهة أخرى حالت دون حل لهذه المشكلة.

وتكمن المعاناة الكبرى في تعدد الألفاظ الدالة على مفهوم واحد، وذلك عندما يختار العلماء والدارسون ألفاظ المفاهيم؛ كان غيرهم قد اختار لها ألفاظا أخرى. كما تختلف الدوافع وراء اختيار الألفاظ الجديدة من عالم آخر. وتنقسم صور التعدد هذه إلى محورين: الأول، المصطلحات العربية المقابلة لمصطلح أجنبي واحد، والآخر اختيار مصطلح عربي واحد للدلالة على عدد من المصطلحات الأجنبية.[2]

يبدو أن تعدد المصطلحات الدالة على المفهوم الواحد مشكلة تسبب فيها العلماء، فهناك من الدارسين من يختار مصطلحات جديدة لمفاهيم دون أن ينظر إلى المصطلحات التي كانت قد وضعت لها سابقا، يلغي جهود غيره من الدارسين، ويضع مصطلحات جديدة من شأنها أن تربك وتعيق البحث.

---

[1] مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ج2، ص 49

[2] المرجع نفسه، ص 49

عند الوقوف على تعدد المصطلحات الدالة على مفهوم واحد، يجد الدارس أن هذا التعدد جاء على صور متعددة، اختارها واضعو المصطلحات لمصطلحاتهم، فقد يكون الاختلاف في البنية والاتفاق في الجذر الذي يبنى منه المصطلح، وهذه الصورة كثيرة الشيوع؛ ذلك أنه كثيرا ما يتفق المترجمون أو الواضعون على المعنى العام الذي يفيده المصطلح، فيلجئون إلى الجدر الذي يتضمن الدلالة العامة. ولكن المصطلحات تختلف بعد دلك في البنية التي توضع عليها هذه المصطلحات، مثل المصطلح الأجنبي Signifiance))، يختار له المسدي مصطلح (إدلال)، ويساويه الخولي بمصطلح(Meaning)، ويساويه مكتب تنسيق التعريب(Signification)، ويترجمه سعيد علوش ب (التدليل)، ويترجمه آخرون ب (التدلال)، ويختار له عبد الملك مرتاض مصطلح (التمدلل). ويخرج بعضهم عن هذا الجدر إلى لفظة المعنى، فيختار له البقاعي مصطلح (التمعني).[1]

يمكننا القول هنا أن الدارسين يختلفون في الطريقة أو المنهج الذي يجب إتباعه في وضع المصطلحات، فقد يتفق بعضهم على أنه من الضروري أن تتفق المصطلحات المختارة في الجدر، ولا بأس إن اختلفت في البناء مثلما حدث مع مصطلح (Signifiance)، لكن يبدو أنهم أسقطوا من حساباتهم أن كل زيادة في البنية العربية قد تشير غلى معنى مختلف تماما، فكل حرف في اللغة العربية له وزن.

[1] مصطفى طاهر الحيادرة ، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ج2، ص 50-51

كما قد يكون الاختلاف في البنية والجدر معا، وتشيع هذه الصورة بكثرة بين الدارسين والمترجمين، ذلك أن واضعي المصطلح ينظر كل منهم إلى المفهوم الذي يختار له المصطلح، من وجهة قد لا ينظر منها آخر. وهذا طبيعي ولكن الذي لا شك فيه أن توحيد المصطلحات، من شأنه أن يقدم الكثير للدراسات والدارسين.[1]

يمكن القول أن سبب تعدد المصطلحات الدالة على مفهوم واحد في أغلب الأحيان يعود إلى اختلاف المصطلحات في البنية واتفاقها في الجدر، وإلى تعصّب كل مصطلحي إلى مصطلحاته وهذا ما نلمسه أكثر عدد المترجمين. ومن صور هذا التعدد أيضا، اعتماد أحد الدارسين على الاقتراض واعتماد الآخر على البناء العربي، فقد تشترك أغلب المصطلحات الوافدة في هذه الصفة؛ ذلك أن قضية عدم الإنفاق على الصورة التي تنقل بها المصطلحات ما زالت قائمة، ومازال بعض العلماء يرون أن الأخذ بالمصطلح الأجنبي أقرب إلى الدقة العلمية، ولذا تشيع مثل هذه المصطلحات في دراساتهم، ومع أن العلماء أخذوا يعرضون في الآونة الأخيرة عن الاقتراض فإن الأمر مازال قائما.[2]

ويمكننا أن نلمسه هنا أن صور التعدد قد تكون أيضا بسبب أن بعض الدارسين يعتمدون على الاقتراض وبعضهم على البناء العربي، والبعض الآخر يرفض حتى بهذه الآلية، وهذا ما يجعل الاتفاق على المصطلح الواحد منعدما، ومنه توقف عجلة سير هذا العمل.

---

[1] مصطفى الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ج2، ص 52

[2] المرجع نفسه، ص 52-53

ولا يتوقف الأمر هنا، لان هناك من الباحثين من يجمع بين الترجمة والاقتراض، وبخاصة عند أولئك الذين لا يحرصون على توحيد مصطلحاتهم واختيار مقابل واحد للمصطلح الواحد. وقد نلحظ مثل هذا الخلاف في الكتابة والنطق للمصطلحات في لغته الأجنبية قبل انتقاله إلى العربية، فقد يغير الدارسون صورة المصطلح النطقية والكتابية لما يحسونه في هذا المصطلح من طول، نحو ما نجده في مصطلح (Morphophonology)، الذي تغير إلى(Morphonology).

أما بالنسبة لهذا التغيير في المصطلحات في اللغة العربية، فإنه يرجع في أغلب الأحيان إلى عدم وجود حروف عربية مقابلة للحروف الأجنبية التي يتكون منها المصطلح. وهناك من العلماء من حاول الاستفادة من التقارب بين الحروف الأجنبية والبناء العربي، فيقربون اللفظة الأجنبية لتظهر كأنها عربية الأصل، ولا توحي صورتها بالعجمة إلا إذا توقف الباحث على اللفظة الأجنبية التي أخذت منها.[1]

والملاحظ مما جاء في هذا النص أن بعض الباحثين حاولوا مواجهة ظاهرة التعدد، فجمعوا بين الاقتراض والترجمة، وكانوا يواجهون طول المصطلح الأجنبي باختصاره، كما أنهم حاولوا الاستفادة من التقارب بين الحروف الأجنبية والبناء العربي، مدركين أن لكل لغة أصواتها، فقد نجد حروفا في لغة، ولا نجدها في أخرى.

وتجاوز الأمر التعدد عند العلماء المختلفين إلى أن بدا هذا التعدد عند العالم الواحد، على نحو ما نجده عند "إبراهيم أنيس"، في مصطلح (Vowel)، فيستخدم لها في كتابه (الأصوات اللغوية)، مصطلح (أصوات اللين)، ويستخدم في كتابه (من أسرار اللغة)، مصطلح (الحركات)، فنلحظ هذا التعدد في استخدام المقابل العربي.

[1] مصطفى الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ج2، ص 53-54

ولم يتوقف أمر التعدد عند هذا الحد، فقد امتد ليصل إلى أن يتعدد المصطلح في النص الواحد، وذلك مثل ما حصل مع "صبحي الصالح"؛ فنجده يتعرض لمصطلحي (prefix) و(sufix)، يستخدم لها (صدورا وكواسع) مرة، و(السوابق واللواحق) مرة أخرى.1

يبدو أن ظاهرة التعدد لم تقتصر على وجودها بين مجموعة من العلماء بل قد تكون عند العالم الواحد، وقد نجدها في النص الواحد أيضا.

تستخدم اللغة الفرنسية لغة ثانية في أقطار المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، وهكذا فهي مصدر المصطلحات ، أما في أقطار المشرق العربي فإن الإنجليزية هي التي تقوم بذلك الدور، ولهذا فإن استخدام لغتين أجنبيتين مختلفتين مصدرا للمصطلحات في الوطن العربي ينتج عنه ازدواجية في المصطلح، أي مصطلحين عربيين يدلان على الشيء ذاته، مثال: (nitrogen)، بالإنجليزية تعني(azot)، بالفرنسية، وقد استعيرت اللفظتان فانتهت العربية إلى (أزوت) و(نتروجين)، وقد تكون ازدواجية المصطلح في لغة المصدر. ففي حالة اللغة الإنجليزية مثلا قد يستعمل العلماء الأمريكيون مصطلحا غير الذي يستعمله زملائهم البريطانيون للدلالة على المفهوم ذاته. فإذا استعمل اثنان من المترجمين العرب كتابين في موضوع واحد، أحدهما بريطاني والآخر أمريكي كمصدر للمصطلحات، فإنهما قد يضعان مقابلين عربيين مختلفين للمفهوم الواحد.[1]

ونتبين من خلال هذا أن استخدام لغتين أجنبيتين مصدرا للمصطلح يعدّ مشكلة أخرى في الوطن العربي، حيث يتشتت المصطلح بين لغتين وهذا ما يسمى بالازدواجية، وهذا يحدث لأننا نجد أن اللغة الثانية في المغرب العربي تقتصر على اللغة الفرنسية فقط. أما المشرق العربي فنجد اللغة الإنجليزية، وقد تكون الازدواجية

[1] علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، ص 78-79

للمصطلح في لغة المصدر، كما يحدث في اللغة الإنجليزية، أينقل المصطلح من الإنجليزية الأمريكية أم من الإنجليزية الإنجليز.

يشكل الاشتراك والترادف اللفظي في لغة المصدر صعوبة أخرى من صعوبات نقل المصطلحات العلمية والتقنية إلى اللغة العربية، ففي حالة المترادفات قد لا يدرك المترجم أن اللفظين مترادفان، أو أن اللفظين المترادفين يترجمهما مترجمان مختلفان. ومن هنا توجد الازدواجية في المصطلح العربي. ومن ناحية أخرى فإن الاشتراك اللفظي في لغة المصدر قد يؤدي إلى ترجمة المصطلح الواحد بمقابلين عربيين مختلفين، حيث يأخذ كل مترجم بمعنى معين من معاني اللفظ خاصة إذا لم يكن المترجمون على علم بالمعنى المراد.[1]

ومن خلال ما ورد يمكن القول أن الترادف والاشتراك اللفظي في لغة المصدر يؤدي هو الآخر إلى الصعوبة في نقل المصطلحات من هذه اللغات الأجنبية وبهذا تزداد العراقيل وتصبح الترجمة عسيرة، أولا من خلال تعدد المصطلحات وثانيا تعدد مشارب المترجمين

ويبدو من خلال كل ما قيل أن مشكلة التعدد ظاهرة تعود جذورها إلى التراث العربي القديم، فقد ظهرت عند القدماء مثل: خلف الأحمر والخليل بن أجمد وغيرهم، لكن الملاحظ أن ظاهرة التعدد عندهم تختلف في العصر الحديث. فعند القدماء اقتصرت على اللغة العربية فقط، فالتعدد كان في المصطلحات العربية وفي المفاهيم العربية، هذا إذا تحدثنا عن المصطلح النحوي. أما في العهد الحديث فالتعدد طال اللغات الأجنبية الأخرى، وهذا ما أدركه المترجمين والباحثين العرب، لأن هذا الارتباك في المصطلحات انتقل إلى اللغة العربية بما أنها تستقي علومها من الغرب.ونلاحظ أيضا أن القدماء لم يعيروا لهذه المشكلة أهمية، أما في العهد الحديث فقد حاول علماء اللغة العربية أن يتجاوزوا هذه المشكلة التي لا تنفك تعيق البحث المصطلحي، فصعبت عليهم نقل العلوم من اللغات الأجنبية، كما صعب حتى التواصل بينهم، وبهذا تعد الظاهرة حجرة عثرة في وجه العلوم.

[1] علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، ص82. 83.

– المبحث الثاني: الحلول المقترحة لحل مشكلات المصطلح:

نظرا لاستفحال مشكلات المصطلح في اللغة العربية وخاصة منها مشكلات التعدد، فقد لجأت المجامع العلمية العربية إلى وضع مناهج وقواعد وضوابط للحد من هذه المشاكل كما قامت بتشجيع الدراسات المتعلقة بمشكلات المصطلح وبالمقابل أيضا قامت بعقد المؤتمرات والندوات العلمية ، و من ضمن الحلول التي أوجدت:

– اعتبار الوضع الراهن في الوطن العربي من حيث تعدد الأقطار وتعدد الهيئات والمؤسسات المتماثلة الهدف والوسيلة، حقيقة لا غنى عن التعامل معها للحصول على أكبر قدر ممكن من النفع للغة العربية والثقافة العربية، إزاء ما تحاوله اللغة الأجنبية من هيمنة، واللهجة العامية من سيطرة بالغة الخطر.

– الأخذ بالتعاون بين الأفراد والجهات المعنية بالمصطلح، وتحقيق الترابط والاتصال بينهم تجنبا لتكرار الجهد وإضاعة الوقت، ومشاركة أهل اللغة وأهل الاختصاص في موضوع المصطلح و اعتمادهم معا منهجية ثابتة في وضعه.

– الربط بين موضوع المصطلح، أداة لغوية صالحة وضرورية، وبين الشؤون الأخرى التي تتصل به مثل تعريب التعليم العالي والتطور الثقافي وتنمية المجتمع العربي بصورة عامة.

– زيادة اهتمام الهيئات والمؤسسات القومية كالمنظمات العربية المتخصصة والاتحادات المهنية ، بموضوع المصطلح إلى جانب الهيئات والمؤسسات العلمية واللغوية، لأنها تضم المنتفعين بالمصطلح وتملك قدرات بشرية ز مالية للإسهام في إنتاجه، ويكون مكتب تنسيق التعريب بالرباط مركز الدائرة لكل النشاطات المتعلقة بالمصطلح.[1]

[1] شحادة الخوري ،دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب ،ص223

لقد تبع مكتب تنسيق التعريب خطة خاصة، في سعيه لتوحيد المصطلح العلمي العربي، تأخذ في عين الاعتبار الواقع العربي وتستفيد من تجارب المكاتب المماثلة في أقطار مختلفة من العالم، وتقوم هذه المنهجية عل الأسس التالية:

1) جمع المقابلات العلمية العربية للمصطلح الأجنبي التي وضعتها المجامع اللغوية والجامعات المتخصصون والمعجميون في الوطن العربي والتنسيق بينها لمعرفة ما اتفق منها وما اختلف فيه، و مقارنتها مع مصطلحات التراث.

2) عقد ندوات مصغرة للمختصين العرب لمراجعة المصطلحات العربية ومقارنتها مع مقابلاتها الأجنبية في ضوء مدلولاتها العلمية.[1]

3) استكمال النقص في المصطلحات العربية في ضوء ما يرد عليه من مصطلحات من البلدان المصنعة في أوربا وأمريكا وما يستجد في مجالات الاختصاص.

4) الإعداد لمؤتمرات التعريب للنظر في المصطلحات المنسقة وتوحيدها وإقرار وتعميم استعمالها في جميع أقطار الوطن العربي.[1]

نتبين من خلال هذه النقاط التي ذكرت أن المجامع اللغوية و الهيئات و المؤسسات العلمية في الوطن العربي أدركت أن علم المصطلح هو ضرورة لا غنى عنها في عصرنا الحالي، ولا غنى عنها للغة العربية أيضا، فحاولوا وضع خطط ومناهج لتجاوز مشكلات المصطلح منها:

- تأسيس هيئات ومؤسسات ومجامع تحاول النهوض بهذا العلم (علم المصطلح)

[1] علي القاسمي ،مقدمة في علم المصطلح ، ص121.

- أكدت على ضرورة التعاون والترابط والاتصال بين هذه الهيئات والمجامع والمؤسسات

- الاستفادة من التعريب في وضع المصطلحات وتعريب التعليم العالي والتطور الثقافي وتنمية المجتمع.2

إن تعدد المصطلحات و الحاجة إلى توحيدها مطلب دولي ، لا يقتصر على اللغة العربية دون غيرها، بل إن عناية الدول بهذا الأمر قادها على تأسيس منظمة متخصصة في التوحيد، هي المنظمة العالمية للتوحيد المعياري (ISO) و تقوم هذه المنظمة منذ (1951 م) بإصدار توصياتها الخاصة بتوحيد المبادئ المصطلحاتية و المعجمية التي يحتاجها العاملون في حقل المصطلحات[1]

يمكن القول في هذا الإطار أن مكتب التنسيق حاول بدوره أن يجد حلولا لمشكلات المصطلح، و ذلك من خلال وضعه لمنهجية خاصة لوضع المصطلح كما حاول التصدي لمشكلة التعدد في المصطلح.

لا بد من النظر إلى علم المصطلح على أنه أحد أركان علم اللغة، ولذا لابد أن يدخل في مجال الدرس، ويقترح البحث أن يخصص لعلم المصطلح مسافات تدرس في الجامعات وأن يكون لهذا العلم مكانة بين التخصصات التي تدرس فيها، ولا بد من الاهتمام بالمصطلح اللغوي بشكل خاص، ذلك أن اللغة هي وسيلة التواصل و نقل المعارف والعلوم، و هي أولى بأن تقوم بخدمة نفسها أولا، ومن هنا نجد أننا بحاجة إلى تعريب المصطلحات اللغوية عن طريق الترجمة الدقيقة للمصطلح، و نقل مفهوم المصطلح بما يتفق وطبيعة العلم وعلاقة المصطلح بما يحيط به من ظروف و خصائص و مصطلحات أخرى، واستخدام وسائل اللغة الذاتية في ذلك.[2]

[1] ـ مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي ، ج2، ص 63 ، ج3، ص 187

[2] **مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي، ج3، ص 187**

الملاحظ من خلال هذا أنه من ضمن الحلول المقترحة لحل مشكلات المصطلح أن يكون هذا العلم من ضمن المقاييس التي تدرس في الجامعات.

يلاحظ أنّ معظم الاجتهادات التي قامت؛ كانت فردية وهي بذلك تخلّ بشروط المصطلح ؛ ذلك أنّ من أركان تعريف المصطلح أن يكون محلّ اتفاق بين المتخصّصين، كما أنّ كثرة المجامع و الهيئات ، و كثرة فروع العلوم التي تعالج، تجعل النقص والقصور يمتدّ إلى العلوم أجمعها؛ ومن هنا يقترح أن تكون هيئة متخصصة موحدة وموحدة للجهود الفردية والجماعية، وأن لا يكون من مهامها وضع المصطلح ، بل أن تكون مهمتها دراسة المصطلحات التي يقّررها الأفراد أو الجماعات ، ثمّ إقرار الأصلح منها. وعندها يفتح الباب أمام الباحثين للاجتهاد، كلّ حسب تخصّصه. بدو من خلال ما ورد أنّ كثرة المجامع و الهيئات، و كثرة العلوم، وعدم توحيد الجهود جعل من الضروري وضع هيئة متخصصة تقوم بالتنسيق بين الأفراد أوّلا وبين الهيئات ثانيا وبين المصطلحات ثالثا.[1]

أن تتولى هذه الهيئة على الإشراف على استخدام المعربين للمصطلحات التي أقرّتها هذه الهيئة ، أن يكون لقرارها صفة الالتزام ؛ فيحظر على المطابع مثلا قبول كتب للطباعة قبل إجازتها من هذه الهيئة الباب مفتوحا أمام الناصحين والمتخصّصين ، لتقديم المصطلح الأفضل ، وبيان العيوب في المصطلحات التي لا تقوي على أداء المفهوم الذي وضعت له . ولا بدّ أن يحدّد لهذه الهيئة مصادر دخل ثابتة تعينها على القيام بمهامها على أكمل وجه .[2]

[1] مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي، ج3، ص 187

[2] مرجع نفسه، ص 188

تشكيل هيئات استشارية في مجال المصطلحات في الأقطار العربية؛ يرجع إليها المعرّبون والمتعاملون مع المصطلحات، وأن تبقى هذه الهيئات على اتصال دائم للنهوض بمهامها على أكمل وجه.

ومن خلال ما جاء في هذا النص يبدو أنّ وجود هيئة خاصّة أصبح ضرورة لا غنى عنها، حتى يستطيع المعربون والمتعاملون مع بعض المصطلحات الخاصّة، العودة إلى هذه الهيئات الخاصّة.

محاولة اختيار المصطلح العربي الأدق ،عند التعريب ، واستغلال الإمكانات العربية المتوافرة للقضاء على مشكلة تعريب المصطلح ،و مراعاة عدم التعدد ،وعدم التكرار ،وتحاشي استخدام المصطلحات والصيغ الأجنبية ،لأنّ في ذلك انتقاصا من قدر لغتنا ، وإهمالا لإمكاناتها وتشويها لها.

ونتبيّن من هذا أنّه لابدّ من استغلال طاقات اللغة العربية في صناعة المصطلح والابتعاد عن استخدام المصطلحات والصيغ الأجنبية.

[1]أن يقتصر العمل في المصطلحات اللغوية على المتخصصين في هذا المجال وأن يكون العاملون في هذا المجال متبحرين باللغة التي يريدون أن يعربوا منها ،بالإضافة إلى تمكنهم من اللغة العربية وأساليبها في الصياغة، ورصيدها التراثي في المصطلحات اللغوية، وأن يراعى المفهوم الذي يحمله المصطلح في لغته الأصل، وأن يتتبع عند مستخدميه إن استخدمه أكثر من واحد.

يمكننا أن نستخلص هنا أن صناعة المصطلح تقتضي علماء متخصصين متمكنين من اللغة العربية ولغات أجنبية أخرى.

---

[1] مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي، ج3، ص 189

يلاحظ أن القواعد التي وضعت كانت موضع اجتهاد بين الهيئات والأشخاص، مما أوقع المتخصصين في حيرة، أيّها يتّبعون فقاد ذلك إلى إرباك في التعامل مع المصطلحات اللغوية، وحاول البحث تقصي القواعد والآراء التي وضعت في قواعد الصياغة، وخرج بعدد من النقاط التي يمكن اعتمادها لهذا الشأن[1].

الملاحظ من هذا أن العلماء والدارسين عرفوا أهمية المصطلح في فهم العلوم فحاولوا وضع قواعد تمكنهم من التعامل مع المصطلحات معتمدة على عدّة نقاط منها:

أن تطبع المصطلحات اللغوية المقرّة في معجم صادر عن الهيئة الموحدة، بحيث يتكرر صوره سنويا أو كلما دعت الحاجة، بإضافة ما ابتكر من مصطلحات جديدة، وتعديل المصطلحات التي وضعت حولها الملاحظات، أو أثبت المتخصصون عدم قدرتهم على أداء المصطلح وفق المعايير المتبعة، وأن يُثبت في هذا المعجم تعريف كل مصطلح وما مقابله الأجنبي.[2]

الدعوة إلى وضع معجم موحد، ويصدر سنويا مع المصطلحات المستجدة فيه والتي تضاف إليه. مع تعريفات خاصة لكل مصطلح، والمصطلح الأجنبي الذي يقابله.

لا بد من استغلال الوسائل المتاحة للنهوض بالعلوم ومصطلحاتها، كإنشاء بنك للمصطلحات العربية، أو تخصص وحدة من وحدات القمر الصناعي العربي لتخزين المصطلحات، حيث توصل بها في كل قطر عربي أو جامعة عربية، لتوفير مصطلح كان قد تم توفيره أصلاً.[3]

---

[1] مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي، ج3، ص 189

[2] المرجع نفسه، ص 189

[3] مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي، ج3، ص 190

الدعوة إلى إنشاء بنك للمصطلحات العربية أصبح ضرورة، بإضافة إلى محاولة إيصال هذه المصطلحات وتوفيرها في كامل القطر العربي حتى تكون موحدة.

لا بد من التعامل مع المصطلحات أولاً، وعدم الانتظار إلى وقت طويل، لأن المصطلحات في تكاثر مستمر، وسبيل للإحاطة بها إلا بتتبع مسارها.

لا بد من المشاركة الفعلية في علوم العصر، ومن بينها علم اللغة، حتى نتجاوز مرحلة التلقي في القضاء على مرحلة الإنتاج الفعلي، ذلك أن المشاركة الفعلية تسهم إلى حد كبير في القضاء على معظم المشكلات المتكونة في مجال المصطلحات[1].

يبدو أن التسارع العلمي والتقني اضطر العلماء والدارسين إلى تسريع وتيرة العمل على المصطلح.

لا بد أن تكون روح العلم هي السائدة في قبول المصطلح أو رفضه؛ لأن المزاجية والتزمت يحكمان بفشل العمل مهما كانت قيمة الجهود المبذولة لإنجاحه، ولا بد أن يكون هذا العمل غير خاضع للتغيرات والظروف التي تمر بها الأقطار العربية[2].

أي ضرورة الابتعاد عن التزمت والمزاجية والظروف والمتغيرات في المجالات الأخرى.

- الاصطلاحات العلمية يجب أن يقتصر على اسم خاص لكل معنى.

- في شؤون الحياة العامة يختار اللفظ الخاص للمعنى الخاص، فإذا لم يكن هناك لفظ خاص أتي بالمعنى العام ويختص بالوصف أو الإضافة[1].

---

[1] **مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي، ج3، ص 190**

[2] **مرجع نفسه، ص 190**

أي الدعوة إلى اختصار المصطلحات العلمية والفنية واختيار المصطلحات المناسبة العامة والخاصة وتخصيصها بالوصف.

- وحدة المبادئ والأسس والأصول التي يجمل الاتفاق عليها للاسترشاد، والعمل بها في المؤتمرات، الندوات، والاجتماعات التي تعقده المجامع والهيئات واللجان المختصة بدراسة المصطلحات.

- إقرار منهجية لوضع المصطلحات واختيارها.

- توحيد الجهود المبذولة لتخطى مشكلة التعدد.

- يرى بعض العلماء ضرورة أن يتصدى أهل الاختصاص لمشكلة التعدد، إذ هم المعنيون بالدرجة الأولى بمصطلحاتهم، والتصدي لهذه المشكلة في غياب هذه الفئة لن يؤتي قماره كما ينبغي. فإذا استطاع أهل الاختصاص صوغ مصطلحاتهم، واستعمالها في محاضراتهم ومؤلفاتهم تمكنوا من التواصل فيما بينهم.

- قد تكون الدعوة إلى التعاون بين الجامعات العربية بتبادل الأساتذة، والمطبوعات العلمية التي تصدر عنها، واستزارة الطلبة، وسيلة ناجحة في إرساء المصطلحات الموحدة في أقطار الوطن العربي[2].

نتبين من خلال هذا أن المجامع والهيئات واللجان المتخصصة أقرت منهجية خاصة لوضع المصطلحات واختيارها ملخصة في ثلاثة قرارات.

- توحيد الجهود المبذولة لتخطي مشكلة التعدد.

---

[1] مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي، ج2، ص 64

[2] مرجع نفسه ، ص 74. 78. 79.

- ضرورة تصدي أهل الاختصاص لمشكلة التعدد.

- الدعوة إلى التعاون بين الجامعات العربية في الوطن العربي[1].

- كما يدعو عدم التنسيق في الترجمة إلى تخصيص مؤسسة أو هيئة تملك صفة الالتزام تقوم بالإشراف على أعمال الترجمة.

- وربما يستدعي عدم التزام العلماء بما من مصطلحات وجود سلطة ملزمة، تتبنى المصطلحات المناسبة، وتلزم الباحثين بالاستخدامها، وتضع من التعليمات ما يدع الباحثين إلى الأخذ بما يقر من المصطلحات. وتسعى إلى جانبك لاختيار المصطلحات التي تمتلك أكبر قدر من الدقة على الشيوع.

- رصد المصطلحات القديمة ومفاهيمها، وإحياء ما يلزم منها، وما يمكن توظيفه في الدراسات والأبحاث الحالية.

- ضرورة تحديد الدلالة العلمية الدقيقة لكل لفظة حتى نتفادى تداخل وتقارب بعض المصطلحات.

- استعمال كلمة عربة واحدة مقابل التعبير الأجنبي.

- اللجوء في المصطلحات المتعددة الأصول إلى اختيار معنى واحد من المعاني التي صنعتها معاجم اللغة للفظ العربي الواحد، وتوظيف المجاز في استعمال الألفاظ بتخصيص معناها العام، أو تعميم معنى مجاور لمبناها اللغوي، أو نقلها إلى مدلول آخر أدق.

---

[1] مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي، ج2، ص 80. 81.

- استبعاد الكلمات الدخيلة "الأجنبية المعربة" إلا إذا كانت اسم شخص، أو مشتقة من اسمه، أو كانت مستعملة في لغات متعددة ولم يمكن الوصول إلى مقابل لها، فبقيت لتبدل في ما بعد.

- تثبيت السوابق واللواحق التي تمّ الالتزام بها، وذكرها في أول المعجم، مع تفضيل الصيغة الثلاثية المختصرة، و استعمال صيغ عربية سبق استعمالها والقياس على ذلك.

- تفضيل الاطراد والانسجام في استعمال الكلمات والصيغ على استعمال ألفاظ معجمية خارج عن الانسجام لا يسهل حفظها وتداولها، والابتعاد عن الألفاظ الوعرة ما أمكن.

- ترك النحت والتركيب إلا فيما نذر، كأن تكون الكلمة قد شاع استعمالها، أن تكون اللفظة مقبولة مفهومة، مع إتباع القواعد والضوابط المقررة .

- الربط المحكم والمستمر بين وضع المصطلح وتوحيده من جهة، وبين استخدامه في الترجمة والتأليف والتدريس والبحث العلمي، واعتبار العملية برمتها جزاء من حركة التقدم العلمي والتقني والنهضة الحضارية في الوطن العربي.

- يمكننا أن نستنتج من خلال هذا: الدعوة إلى تأسيس هيئة خاصة تلزم المترجمين والعلماء والباحثين والدارسين للامتثال لأوامرها، وتعمل على التنسيق بينهم جميعا، مما يقلص الكثير من مشكلات المصطلح وبهذا يقاد العلم إلى الأمام. [1]

[1] مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي، ج2، ص 78. 79. 80.

الخاتمة

الخاتمة

النتائج التي خرجنا بها من هذا البحث هي كالتالي:

1- التأكيد على أنّ المصطلحات هي مفاتيح العلوم.

2- مرونة اللغة العربية وقدرتها على استيعاب العلوم عكس ما يقال عنها.

3- اجتماع أغلب العلماء على أنّ لفظة مصطلح أصلها مادّة (ص ل ح).

4- اجتمعت جميع التعاريف الاصطلاحية على أنّ المصطلح يكون باتفاق بين طائفة أو مجموعة مخصوصة .

5- اشترط في المصطلح أن يكون واضحا ومفهوم الدلالة.

6- لم يكن القدماء يفرّقون بين لفظتي الاصطلاح والمصطلح .

7- قامت الدراسات اللغوية عند العرب القدماء لخدمة الدين ولغرض فهم القرآن الكريم .

8- بدأت اللغة العربية بنزول القرآن الكريم مرحلة جديدة من الازدهار والتطوّر.

9- أسهم اللغويون والنحويون القدماء من العرب في إثراء اللغة العربية من خلال تأليفهم للمعاجم التي ما زالت مصدرا لا ينضب من المصطلحات.

10- تفطّن القدماء ومنذ القديم أنّ لكل فئة مصطلحاتها الخاصّة بها .

11- استفادت اللغة العربية من فترة ازدهار الحضارة العربية الإسلامية في العصر العباسي من خلال الترجمة .

12- لقد كان العلماء القدماء موسوعيين، لم يتركوا علما إلاّ ولجوه، وبهذا استطاعوا أن ينفعوا اللغة العربية من خلال وضعهم لمصطلحات في مختلف العلوم.

13- تشجيع الخلفاء للترجمة جعل العربية من أغنى اللغات ومن أوسعها انتشارا.

14- اتسعت العلوم في عصرنا الحالي وبذلك احتاجت اللغة العربية إلى من يعيد لها حيويتها.

15- كانت مصر أوّل من اهتمّ بترجمة المصطلح الأجنبي إلى اللغة العربية من خلال إرسال البعثات إلى الخارج.

16- لقد كان الطهطاوي أوّل من واجه مشكلة وضع المصطلح في العصر الحديث من خلال الترجمة.

17- أغلب من أسهم في وضع المصطلحات في العصر الحديث كانوا من الأطباء والمهندسين.

18- يمتاز أسلوب الكتب المترجمة في القرن الماضي بأنّهأسلوب علمي بحت وقد ساروا باللغة العربية خطوة إلى الأمام في نقل المصطلحات والتعريفات العلمية التي كانوا يترجمونها

19- تأسيس الهيئات والمؤسسات والمجامع من أجل اللغة العربية.

20- اللسان العربي هو لسان اشتقاقي، وهي خاصة لا تتوفر في كثير من الألسن الأخرى

21- توليد المصطلحات العربية يعتمد في اغلب الاحيان على الاليات التالية الاشتقاق ،المجاز، النحت، التعريب، الترجمة.

22- مشكلة التعدد واجهت القدماء، كما واجهة المحدثين أيضا.

23- أخطر مشكلة يواجهها المصطلحيين في العصر الحالي ، تعدّد مفاهيم المصطلح الواحد .

24- تأثر اللغات ببعضها بعض؛ فتعدد المصطلح في اللغة المصدر ينتقل إلى اللغة المنقول إليها.

25- عدم اتفاق المترجمين على اللغة التي يترجمون منها فالمشارقة يفضّلون الإنجليزية والمغاربة يفضّلون الفرنسية .

26- اقتراح العلماء العرب للعديد من الحلول لمواجهة مشاكل المصطلح .

27- التنسيق بين جهود العلماء من مختلف جهات الوطن العربي.

28- توحيد جهود الهيئات والمؤسّسات والمجامع اللغوية العربية التي تعمل على وضع المصطلح.

29- إتباع خطّة معيّنة واحدة من طرف الجهات التي تعمل على وضع المصطلح وحلّ مشاكله .

30- عدم التعصّب للمصطلحات .

31- عقد ندوات تجمع المتخصصين في المجال الواحد من أجل الاتفاق على مصطلحات موحّدة.

32- الاعتماد على الترجمة والتعريب لكن وفق شروط معينة للإبقاء على روح اللغة العربية.

33- الدعوة إلى وضع معجم موحّد، يصدر سنويا مع مصطلحات مستجدّة أو معجما تاريخيا، يتتبع المصطلح منذ ظهوره إلى عصرنا الحالي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

إبراهيم السامرائ ، في المصطلح الإسلامي ، دار الحداثة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة 1 ،1990م .

إبراهيم أنيس ، دلالة الألفاظ ، مكتبة الأنجلو المصرية .

إبراهيم أنيس وآخرين ،المعجم الوسيط ، المكتبة الإسلامية ،إستامبول ، تركيا ، د ط ، د ت .

إبراهيم محمد عطا ، المرجع في تدريس اللغة العربية ، مركز الكتاب للنشر ،القاهرة ، الطبعة 2 ،1427هـ/ 2006م .

ابن جني ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجآر،ج2 ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ،1371هـ / 1952م.

ابن منظور ،لسان العرب ،ج8 ، دار صادر ، لبنان ، الطبعة 1 ، د ت .

أحمد بن فارس ،الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العربية في كلامها ،تحقيق عمر فاروق الطباع ، مكتبة المعارف ،بيروت ، لبنان ، الطبعة 1414،1هـ/1993م.

أحمد بن فارس ،معجم مقاييس اللغة ،دار الكتب العلمية ،بيروت ، لبنان ،الطبعة 1 ،1420هـ/1999م.

أحمد مطلوب ،معجم مصطلحات النقد العربي القديم ،مكتبة لبنان ناشرون ،لبنان ، الطبعة 1 ،2001م.

الأكادمية ، العدد 18 ،2001م.

إيمان السعيد جلال ، المصطلح عند رفاعة الطهطاوي بين الترجمة والتعريب ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، مصر ، 1426هـ /2006م .

التهانوي ،موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون ،ج1 ،الطبعة 1 ،1996م.

توفيق محمد شاهين ، عوامل تنمية اللغة العربية ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، مصر ، الطبعة 1 ، ربيع الأول 1400هـ /1980م .

الجاحظ ، البيان والتبيين ،تحقيق عبد السلام هارون ، ج1 ،دار الجيل ، بيروت ، د ط ، د ت .

الجاحظ ، الحيوان ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، ج1 ، دار الجيل ،بيروت ، لبنان ، الطبعة 1416هـ/1996م.

جبران مسعود ، الرائد ،دار العلم للملايين ،بيروت ، لبنان ، الطبعة 3 ،2005م.

حسن عبد الله الشرقاوي ، موسوعة أصول الكلمات ، مكتبة الإيمان للنشر والتوزيع ، المنصورة ، الطبعة 1 ،الطبعة 2006م.

الخليل بن أحمد الفراهيدي ،، العين ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ،دار الكتب العلمية ، بيروت ،لبنان ، الطبعة 1 ،2003م/1424هـ.

السيوطي ،المزهّر في علوم اللغة وأنواعها ، ضبطه وصححه فؤاد علي منصور ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة 1 .

شحادة الخوري ، دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب ،طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق ، الطبعة 1 ،1989م .

الشريف الجرجاني ، التعريفات ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،لبنان ، الطبعة 2 ،2003هـ /1424هـ .

صالح بلعيد ، اللغة العربية آلياتها الأساسية وقضاياها الراهنة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، د ط ، د ت .

عبد النور جبور ، معجم عبد النورالحديث ، دار العلم للملايين ،بيروت، لبنان ،الطبعة 1 ،1983م .

علي القاسمي ، مقدمة في علم المصطلح ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، الطبعة 2 ،1987م .

عمار ساسي ، المصطلح في اللسان العربي من آلية الفهم إلى أداة الصناعة ،جدارا للكتاب العالمي ،عمان ، الأردن ، الطبعة 1 1429هـ /2009م .

اللغة العربية ، مجلة فصلية يصدرها المجلس الأعلى للغة العربية ، الجزائر ، العدد الثاني 1999م .

المجلة الجامعية ،مجلة دورية إعلامية وثقافية تصدر عن المركز الجامعي بالأغواط ،العدد 1 ،ماي 2001م.

مجلة الحضارة الإسلامية ،يصدرها المعهد الوطني للتعليم العالي للحضارة الإسلامية ،وهران ،العدد 3 ،رجب 1418هـ /نوفمبر 1997م.

مجمع اللغة العربية ، المعجم الوجيز ، مصر ، د ط ، د ت .

محمد طبي ،وضع المصطلحات ،طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطيعة ،الرغاية ،الجزائر ،1992م .

محمد علي الزركان ، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث ،

محمود فهمي حجازي ، مدخل إلى علم اللغة المجالات والاتجاهات ، الدار المصرية ،القاهرة ، الطبعة 4 ،2006م .

محي الدين محسب ، علم الدلالة عند العرب فخر الدين الرازي أنموذجا ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، الطبعة 1 ، مارس 2008م .

مصطفى طاهر الحيادرة ، من قضايا المصطلح اللغوي العربي ، عالم الكتب الحديث ، ج1 ،أربد ، الأردن ، الطبعة 1 ،1424هـ /2003م .

المصطلح ، مجلة علمية أكادمية ،الجزائر ، العدد 1 ،مارس 2005م.

المصطلح ،مجلة علمية أكادمية ،تصدر عن مخبر تحليلية إحصائية في العلوم الإنسانية ،الجزائر ،العدد7 ،جوان 2011م.

فهرس الموضوعات

الفهرس

شكر وتقدير	
إهداء	
مقدمة	أ
مدخل	(4-2)
الفصل الأول	(15-6)
الفصل الثاني	(48-17)
الفصل الثالث	(73 50)
الخاتمة	(77-75)
قائمة المصادر والمراجع	(82-79)
فهرس الموضوعات	